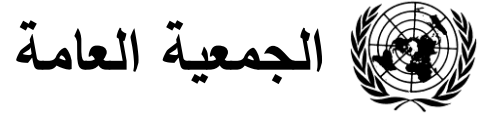


Distr.: General  
6 November 2025  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الحادية والخمسون  
جنيف، 19-30 كانون الثاني/يناير 2026

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و21/16\*

النمسا

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



## المحتويات

## الصفحة

3	..... المنهجية - عملية إعداد التقرير	أولاً -
3	..... تنفيذ التوصيات والتطورات التي حدثت منذ الاستعراض الأخير	ثانياً -
3	..... حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الدولي	ألف -
4	..... حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الوطني	باء -
8	..... عدم التمييز والمساواة	جيم -
18	..... المسائل الشاملة	دال -
19	..... مواضيع خاصة	هاء -
20	..... التحديات الراهنة	ثالثاً -

## أولاً- المنهجية - عملية إعداد التقرير

1- أعدت الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية هذا التقرير الرابع استناداً إلى مساهمات من الوزارات الاتحادية المسؤولة والأقاليم (الولايات) المعنية، بالتعاون الوثيق مع منسقي حقوق الإنسان في الوزارات الاتحادية والولايات. ونُشر مشروع التقرير على الموقع الشبكي للوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية، وجرى تبادل للآراء مع المجتمع المدني حول مشروع التقرير. وقد روعي في التقرير النهائي ما ورد من تعليقات وبيانات من المجتمع المدني إلى أقصى حد ممكن. ويركز التقرير على التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات التي قبلتها النمسا في الاستعراض الدوري الشامل الثالث.

## ثانياً- تنفيذ التوصيات والتطورات التي حدثت منذ الاستعراض الأخير

2- شرعت النمسا في عملية تنفيذ منهجية لجميع توصيات الاستعراض الدوري الشامل المعتمدة، ويضطلع منسكو حقوق الإنسان، الذين جرى تعيينهم في كل وزارة اتحادية وفي كل ولاية منذ عام 1999، بدور أساسي فيها.

3- وقبلت النمسا في استعراضها الدوري الشامل الثالث 236 توصية، أُسندت فيما بعد إلى الوزارات والولايات المسؤولة عن مواضيعها لتنفيذها. ويساهم "الحوار المنظم" (اجتماعات عامة سنوية مع المجتمع المدني والوزارات والولايات) بشأن قضايا حقوق الإنسان واستناداً إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل في تبادل منهجي وبناء للآراء قائم على التقدير الشديد، من أجل تحسين الفهم المتبادل للتحديات المحددة في مجال حقوق الإنسان وبالتالي تحسين حماية حقوق الإنسان<sup>(1)</sup>.

4- وعلى الرغم من كل التقدم المحرز، تترك الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يتطلبان التزاماً مستمراً وجهوداً مشتركة. ولذلك تظل الوزارات والولايات ملتزمة بتحسين حالة حقوق الإنسان في النمسا باستمرار. ولضمان فعالية هذه الجهود واستدامتها، ستواصل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الحوار مع المجتمع المدني.

## ألف- حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الدولي

### 1- الالتزامات والتصديقات والتحفظات على الصعيد الدولي

5- صدقت النمسا على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل في عام 2024 (رقم 190). وأدرج التصديق على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات<sup>(2)</sup> في برنامج الحكومة الحالي<sup>(3)</sup>.

### 2- التعاون مع آليات الحماية الدولية والتعاون الدولي

6- واصلت النمسا العمل عن كثب مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وهي تقدر تبادل الآراء مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمقررين الخاصين للأمم المتحدة كفرصة لمواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان في النمسا.

7- ومن أجل ضمان اختيار المرشحين للهيئات المنشأة بموجب معاهدات<sup>(4)</sup> على أساس الأداء، تجرى مناقصات علنية و/أو جلسات استماع.

8- إن زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي<sup>(5)</sup> كان ولا يزال هدفاً؛ وقد زادت هذه المساهمات منذ عام 2020 بحوالي 565 مليون يورو؛ وعلاوة على ذلك، زادت ميزانيتها وكالة التنمية النمساوية وصندوق الإغاثة الخارجية لحالات الكوارث حتى عام 2024.

9- وفي برنامج سياسة التنمية النمساوية الذي يمتد لثلاث سنوات 2025-2027<sup>(6)</sup>، يشكل ضمان السلام والأمن البشري والتماسك الاجتماعي محور تركيز مواضيعي؛ ويجري التركيز على احترام حقوق الإنسان - وخاصة حقوق الطفل - وتعزيز الديمقراطية وتطوير هيكل الحوكمة الديمقراطية<sup>(7)</sup>. وتتبع استراتيجية النمسا للمساعدات الإنسانية نهجاً قائماً على الحقوق<sup>(8)</sup>.

10- وفي عام 2024، تم تحديث المبادئ التوجيهية للتعاون الإنمائي النمساوي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وبلغت حصة تمويل التعاون الإنمائي النمساوي المخصصة للمساواة بين الجنسين 88,7 في المائة في المناطق ذات الأولوية، بما يتماشى مع خطة عمل الاتحاد الأوروبي للمساواة بين الجنسين. وتعمل النمسا، في إطار المفاوضات المختلفة المتصلة بتجديد الموارد<sup>(9)</sup>، على تحقيق طموحات أعلى في مجال المساواة بين الجنسين وتحسين قياس تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ونشر مصرف التنمية النمساوي في عام 2024 ورقة سياسات في مجال حقوق الإنسان<sup>(10)</sup>. والنهج الثنائي المسار<sup>(11)</sup> راسخ بقوة في التعاون الإنمائي النمساوي، ويرافقه "الفريق العامل المعني بالإدماج"<sup>(12)</sup>. ويجري العمل على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مشاريع محددة الهدف ومن خلال تعميمها في جميع القطاعات.

11- وعلى الصعيد الدولي، يتم تعزيز إعمال حقوق الإنسان من خلال اتخاذ تدابير على صعيد التنقيف في مجال حقوق الإنسان<sup>(13)</sup> - بهدف تعزيز التنمية المستدامة من خلال الكفاءة في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والسلام والتنوع الثقافي<sup>(14)</sup>.

## باء - حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الوطني

### 1- الإطار المؤسسي والهيكل

12- وضع في النمسا عدد من خطط العمل الوطنية المواضيعية والاستراتيجيات في مجال حماية حقوق الإنسان، ولا سيما: خطة العمل الوطنية بشأن الإعاقة<sup>(15)</sup>؛ وخطة العمل الوطنية بشأن الاتجار بالبشر؛ وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325؛ وخطة العمل الوطنية بشأن الاندماج؛ وخطة العمل الوطنية بشأن الضمانات الأوروبية للطفولة؛ واستراتيجية منع التطرف ونبذ التشدد؛ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة معاداة السامية<sup>(16)</sup>؛ واستراتيجية الحماية من العنف التي تركز على التنسيق والتنشيق؛ مع التشديد على تقديم المشورة ودعم النساء المتضررات من العنف. ويجري تقييم هذه الاستراتيجيات والخطط بانتظام وتعديلها حسب المتطلبات الحالية. ومن المقرر أن يتضمن برنامج الحكومة الحالي خطط عمل وطنية إضافية، مثل خطة عمل وطنية لمكافحة جرائم الكراهية ومكافحة التطرف اليميني. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة الاتحادية في عام 2025 وضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات<sup>(17)</sup>. وحتى الآن، نجحت الحكومة في اتباع نهج قطاعي على صعيد تحسين حماية حقوق الإنسان؛ ويتضمن برنامج الحكومة الحالي أيضاً إشارة إلى إحياء خطة عمل وطنية عامة لحقوق الإنسان<sup>(18)</sup>.

13- وفي عام 2022، حصل ديوان أمين المظالم في النمسا على اعتماد من الدرجة "A" من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ونال بذلك شهادة الامتثال الكامل لمبادئ باريس<sup>(19)</sup>.

وعلاوة على ذلك، تم تعزيز ديوان أمين المظالم في النمسا من خلال توفير موظفين إضافيين وميزانية إضافية. وينظر برنامج الحكومة الحالي في عقد جلسة استماع برلمانية إلزامية لأمناء المظالم المعينين واستعراض إجراءات التعيين ضمن الإطار الدستوري الحالي. ويهدف ذلك إلى تلبية طلب المجتمع المدني بتحقيق الشفافية والمشاركة في عملية الاختيار.

14- وتعد وسائل الإعلام الركيزة الرابعة في أي ديمقراطية فاعلة وتؤدي وظائف مهمة. واستقلالية وسائل الإعلام وتنوعها مكفولان في النمسا<sup>(20)</sup>. ومن أجل الدور المهم لوسائل الإعلام، استكمل التمويل السابق للصحافة في عامي 2022 و2023 بتمويل التحول الرقمي وتمويل الجودة في الصحافة.

15- ويُحدث قانون حرية المعلومات<sup>(21)</sup> الجديد نقلة نوعية؛ فهو يستعيض عن المبدأ الدستوري السابق المتعلق بالسرية الرسمية والتزام السلطات الإدارية بتوفير المعلومات، ويستحدث حقاً جديداً مكفولاً بالدستور (بالإضافة إلى المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) في الوصول إلى المعلومات الحكومية وكذلك إلى المعلومات من بعض الكيانات الخاصة المرتبطة بالدولة؛ كما أنه ينشئ التزاماً على جميع سلطات الدولة بنشر معلومات معينة بشكل استباقي<sup>(22)</sup>. وهذا يعزز شفافية الإدارة والرقابة الديمقراطية ويعزز حرية الرأي والصحافة.

## 2- التثقيف والتوعية والحوار وتعزيز التسامح فيما يتصل بحقوق الإنسان

16- تتناول المدارس النمساوية على نطاق واسع المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والتوعية بالتمييز والعنصرية ومعاداة السامية والتطرف<sup>(23)</sup>؛ واستمر العمل بالتدابير السابقة وهي موجودة بوصفها المبدأ التعليمي لـ "التربية السياسية" طوال الحياة المدرسية بأكملها. وبالإضافة إلى ذلك، تدرج حقوق الإنسان في مادة التربية السياسية الإلزامية<sup>(24)</sup>. واستناداً إلى تقييم لمنهج تدريب المعلمين التي تركز على منع معاداة السامية (2023)، جرى تطوير وتوسيع نطاق تدريب المعلمين والإدارة التعليمية بأكملها في مجال معاداة السامية والعنصرية وغيرها من أشكال العداء المرتبط بالمجموعات<sup>(25)</sup>. ونفذت أيضاً مبادرات على مستوى الولايات<sup>(26)</sup>. ويكفل نشر حقوق الإنسان القائمة على المعرفة العلمية من قبل العديد من المعاهد والمجموعات البحثية على مستوى الجامعات والكليات<sup>(27)</sup>.

17- ومن أجل مواجهة التحيز والقولب النمطية ضد المهاجرين وطالبي اللجوء ومكافحة التطرف اليميني والعنصرية والتمييز العنصري من خلال تعزيز التسامح والحوار بين الثقافات<sup>(28)</sup>، تم اتخاذ التدابير التالية<sup>(29)</sup> - خارج قطاع التعليم: تعزيز المشاريع الواسعة النطاق كجزء من التركيز على منع التطرف؛ وتعزيز المشاريع المتعلقة بالحوار بين الأديان والثقافات<sup>(30)</sup>؛ وإنشاء الفريق العامل لأصحاب المصلحة المتعددين "الرياضة وحقوق الإنسان" (2021)؛ ودليل "الرياضة وحقوق الإنسان"<sup>(31)</sup>. وفي فيينا، يجري العمل بمشروع الشرطة "Gemeinsam.Sicher durch Integration" (معاً بأمان) منذ عام 2021<sup>(32)</sup>. وفي كارينثيا، كان هناك ما لا يقل عن منتدى سنوي واحد للحوار مع الأقلية الناطقة بالسلافونية منذ عام 2012<sup>(33)</sup>؛ وفي ستيريا تُنظم حلقات عمل للأشخاص الذين لهم أصول مهاجرة والأشخاص المتضررين من التمييز المتعدد. واستمر تنظيم مبادرات الحوار الدولي طويلة الأمد بنجاح. وتُمنح "جائزة الإنجاز للحوار بين الثقافات" لتكريم مشاريع الحوار المبتكرة، ومنذ عام 2024، أرسل خبراء إلى بلدان شريكة مختارة في إطار "إقامات الحوار"<sup>(34)</sup>.

## 3- حقوق الإنسان وأجهزة الدولة - سوء سلوك الدولة وإنفاذ القانون

18- من أجل ضمان الحماية والاحترام الشاملين لحقوق الإنسان، ينفذ العديد من المبادرات في مجال التثقيف بحقوق الإنسان لفائدة أجهزة الدولة<sup>(35)</sup>.

- 19- وتُعد حقوق الإنسان جزءاً إلزامياً من التدريب الأولي والمستمر والقيادي لجهات إنفاذ القانون. وقد أدى برنامج "عالم من الاختلاف"، الذي تم تكييفه خصيصاً ليلائم متطلبات الشرطة<sup>(36)</sup>، والمواد الإلزامية التي تغطي حقوق الإنسان والأخلاقيات والمهارات الاجتماعية إلى إضفاء طابع احترافي كبير على التدريب ورفع مستوى الاهتمام بهذه المواد داخل الشرطة. وتقوم المناهج الدراسية بحقوق الإنسان على أنها أساس عمل الشرطة والهدف المتوخى منه على حد سواء، وتوكل إلى الشرطة دوراً نشطاً في تنفيذها<sup>(37)</sup>. وتدرج أيضاً الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان في مواد التنمية الشخصية<sup>(38)</sup>. ويشمل التدريب على تكتيكات الشرطة المتطلبات المتصلة بحقوق الإنسان لاستخدام القوة<sup>(39)</sup>. ويتم تقييم جميع الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان وتكييفها بانتظام. وتشمل العناصر الجديدة في التثقيف بحقوق الإنسان جرائم الكراهية، وحقوق الطفل، ومعاداة السامية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتظم حلقات تدريبية إضافية حول حقوق الإنسان مفتوحة لجميع الموظفين.
- 20- وبالنسبة للجهاز القضائي، هناك تدريب أولي شامل وبرنامج تعليمي إضافي في مجال حقوق الإنسان، مع تدريب منتظم متخصص في مكافحة العنصرية للموظفين القضائيين. فعلى سبيل المثال، يكمل جميع القضاة المتدربين المنهجين الدراسيين الإلزاميين "الحقوق الأساسية" و"التاريخ القضائي والمعاصر"<sup>(40)</sup>؛ وبالإضافة إلى ذلك، تُعقد دورات تدريبية منتظمة حول هذه الموضوعات<sup>(41)</sup>. ويخضع موظفو الإصلاحات لدورات تدريبية أساسية شاملة تغطي حقوق الإنسان والأخلاقيات المهنية والتنوع وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والكفاءة في التعامل مع الثقافات المختلفة.
- 21- وعلاوة على ذلك، يشمل تدريب أفراد القوات المسلحة النمساوية أيضاً العديد من الأنشطة التثقيفية في مجال حقوق الإنسان، وتتظم أكاديمية الدفاع الوطني العديد من الفعاليات والمشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان.
- 22- وتركز دائرة التوظيف العامة على المساواة وعدم التمييز في تنمية قدرات الموظفين<sup>(42)</sup>. وتُجري مفتشية العمل تدريباً سنوياً وتثقيفاً مستمراً حول حقوق الإنسان<sup>(43)</sup>.
- 23- ويقوم مركز الكفاءة للتنوع ومكافحة العنصرية ومناهضة التمييز (الذي أنشئ في عام 2022) بوضع استراتيجيات وتدابير شاملة في مجالات الإسكان والفنون والثقافة والإعلام والرياضة<sup>(44)</sup>. وتقدم الأكاديمية الإدارية الاتحادية العديد من الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان. وأُطلق في السنوات الأخيرة أيضاً عدد من المبادرات لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في بعض الولايات<sup>(45)</sup>.
- 24- واستجابةً لدعوات طويلة الأمد للتحقيق المستقل في الادعاءات المتصلة بعنف الشرطة<sup>(46)</sup>، تقرر قانوناً إنشاء مكتب التحقيق والشكاوى في ادعاءات سوء المعاملة (اختصاراً بالألمانية: EBM) في تموز/يوليه 2023<sup>(47)</sup>. ومنذ كانون الثاني/يناير 2024، يعمل المكتب كإدارة تابعة للمكتب الاتحادي لمكافحة الفساد - خارج المديرية العامة للأمن العام وبالتالي خارج "التنظيم التقليدي" للشرطة - ويتولى مسؤولية حصرية على مستوى الدولة عن التحقيق في مزاعم إساءة المعاملة الموجهة ضد أفراد الشرطة وعن التحقيقات الجنائية في جميع حالات الاستخدام المباشر للقوة التي تؤدي إلى الوفاة أو استخدام الأسلحة النارية على نحو يهدد الحياة<sup>(48)</sup>. وهناك عدد من التدابير القانونية والتنظيمية التي تضمن استقلالية أنشطة التحقيق التي يقوم بها المكتب المذكور. وأنشئ مجلس استشاري مستقل وغير خاضع للتوجيه داخل وزارة الداخلية لتوفير الرقابة الهيكلية المستمرة على أنشطة المكتب. ويتمتع المكتب بسلطات شرطية شاملة ويجري تحقيقات جنائية تحت إشراف مكتب المدعي العام، بما يشمل خبرات من مجالات مهنية وتخصصات متعددة - ومن الضروري وجود عدد كافٍ من الموظفين في هذا المجال. ويتلقى موظفو المكتب تدريباً خاصاً مع التركيز بشكل خاص على حقوق الإنسان.

- 25- وفي إطار "لجنة الحوار مع المجتمع المدني" التابعة لوزارة الداخلية، تتواصل عمليات المشاركة الموحدة منذ عام 2016، بما في ذلك التحقيق في عنف الشرطة<sup>(49)</sup>. ويتسم العمل المشترك في القضايا المهمة بالانفتاح والتقدير والثقة المتبادلة؛ وتعد لجنة الحوار فريدة من نوعها في المقارنة الدولية.
- 26- وفي النظام الجنائي<sup>(50)</sup>، تعرض كل حالة يشتبه فيها بارتكاب جريمة جنائية على مكتب المدعي العام الأعلى المختص. وجرى تنظيم الإجراءات التي يجب أن تتبعها سلطات الادعاء في حالات الاشتباه في سوء المعاملة في عام 2015 بموجب مرسومين صادرين عن وزارة العدل<sup>(51)</sup>، وذلك لضمان سرعة التحقيقات وتجنب أي مظهر من مظاهر التحيز من جانب سلطات الادعاء<sup>(52)</sup>.
- 27- وفي الحالات التي يشكل فيها التصنيف العنصري<sup>(53)</sup> جريمة جنائية، تجري مقاضاة مرتكبيها ومعاقتهم دون قيود. ولا يُسمح عموماً في تحقيقات النيابة العامة بإدراج بيانات شخصية حساسة، مثل الأصل العرقي. ومنذ خريف عام 2023، تعكف مجموعة متخصصة داخل لجنة الحوار مع المجتمع المدني على معالجة مسألة "السلطات الأمنية الحساسة من ناحية العنصرية"، بهدف تقييم أساليب التصنيف ومقارنتها مع أفضل الممارسات الدولية. ويشجع برنامج التدريب الموصوف أعلاه أيضاً على تجنب التصنيف العنصري.
- 28- ويمثل الاكتظاظ في السجون<sup>(54)</sup> تحدياً ملحاً وطويل الأمد. وجرى توسيع نطاق الإقامة الجبرية الخاضعة للمراقبة الإلكترونية، وتنفيذ المزيد من التدابير الرامية إلى خفض عدد نزلاء السجون<sup>(55)</sup>، ويجري وضع تدابير لإنفاذ القواعد الحالية بشأن الإقامة الجبرية الخاضعة للمراقبة الإلكترونية. ويجري التخطيط لتدابير البناء، والعمل على دفعها إلى الأمام، في حدود إمكانيات الميزانية. وفي تموز/يوليه 2024، أنشئت فرقة العمل المعنية بـ "إدارة الإشغال". ومنذ عام 2018، ارتفع أيضاً عدد السجناء الذين نقلوا إلى دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، الأمر الذي لا يخفف العبء على نظام السجون النمساوي فحسب، بل يفيد أيضاً في تحسين إعادة التأهيل. وتحدد سنوياً مستويات التوظيف<sup>(56)</sup> اللازمة للسجون/مراكز العلاج الجنائية. وتهدف مبادرات التوظيف والتوعية العامة إلى ضمان الاهتمام الكافي بالوظائف في السجون ومراكز العلاج الجنائية.
- 29- وجرى من خلال إصلاح عام 2022 للحبس الاحتياطي/التدبير المتخذة في مراكز العلاج الجنائية<sup>(57)</sup> تنفيذ العديد من التوصيات التي طال أمدها وإدخال تحسينات كبيرة<sup>(58)</sup>.

#### 4- حقوق الإنسان والأعمال التجارية

- 30- يعد تحسين الامتثال لحقوق الإنسان والمعايير الاجتماعية الأساسية ومكافحة الاتجار بالبشر واستغلال العمالة في سلاسل الإمداد العالمية من الأولويات الرئيسية<sup>(59)</sup>. ولذلك فقد جرى الترويج على مدى سنوات عديدة لمشاريع ودراسات في مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات، والسلوك التجاري المسؤول، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لا سيما في سياق نشر المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات. وفي تموز/يوليه 2024، دخل توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالتزام الشركات ببذل العناية الواجبة في مجال الاستدامة (CSDDD) حيز التنفيذ، ويجب أن يحول إلى قانون وطني بحلول تموز/يوليه 2027. وتسعى النمسا إلى إعادة تنشيط حوارها البناء طويل الأمد مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما منظمات المجتمع المدني.

## جيم - عدم التمييز والمساواة

## 1- ملاحظات عامة

31- تعلق النمسا أهمية كبيرة على منع العنصرية (والتحريض عليها) وكراهية الأجانب ومعاداة السامية والكراهية الدينية وجرائم الكراهية والتعصب والتمييز<sup>(60)</sup> <sup>(61)</sup> والحماية منها ومكافحتها، وتواصل بذل جهودها في هذا المجال. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الجادة، لا سيما على صعيد التقفيف في مجال حقوق الإنسان.

32- وتشمل التدابير العامة المتخذة خلال السنوات الأخيرة ما يلي: عمل تشاركي لوضع استراتيجية لمكافحة العنصرية في مجالات الفنون والثقافة والخدمة المدنية والرياضة<sup>(62)</sup> <sup>(63)</sup>؛ وزيادة كبيرة في الوظائف في مكاتب المدعين العامين من أجل تكثيف مكافحة "الجرائم السيبرانية"<sup>(64)</sup>؛ وتعزيز مشاريع حماية المهاجرين من التمييز<sup>(65)</sup>؛ وزيادة ميزانية وموظفي أمين المظالم المعني بالمساواة في المعاملة<sup>(66)</sup>؛ ودعم طويل الأمد لجمعية "كلاغسفريلاند" (جمعية المنظمات غير الحكومية المعنية بالتقاضي لمناهضة التمييز) لإنفاذ حقوق ضحايا التمييز؛ وتمويل إضافي للمشاريع النسائية لمجموعات محددة متضررة من التمييز<sup>(67)</sup>.

33- وتمثل مكافحة جرائم الكراهية وخطاب الكراهية<sup>(68)</sup> تحدياً للمجتمع ككل. وقد أدى اعتماد قانون مكافحة خطاب الكراهية<sup>(69)</sup> على الإنترنت إلى تشديد القانون الجنائي الموضوعي<sup>(70)</sup>، وتسهيل تحديد هوية الجناة وتحسين حماية الضحايا<sup>(71)</sup>. وتم تزويد منصات التواصل بإطار قانوني واضح. ويتم تقديم التدريب على المساعدة النفسية والاجتماعية في المحاكم<sup>(72)</sup>. وتتوفر معلومات شاملة<sup>(73)</sup> عن المساعدة النفسية والاجتماعية والقانونية للضحايا في المحاكم بـ 26 لغة (بما في ذلك طريقة برايل). ومن أجل مواجهة النقص في الإبلاغ عن جرائم الكراهية<sup>(74)</sup>، وزعت كتيبات معلومات تخص الضحايا بـ 12 لغة منذ عام 2021.

34- ومنذ نهاية عام 2020، تم تسجيل دوافع التحيز - بناءً على مجموعات الضحايا - في تقارير الشرطة وإرسالها تلقائياً إلى وزارة العدل؛ وبالإضافة إلى ذلك، يُطلب من القضاء الآن أيضاً تسجيل دوافع التحيز<sup>(75)</sup>. وتنتشر بيانات الشرطة في "تقرير جرائم الكراهية"<sup>(76)</sup> منذ عام 2022. ومن الأهداف الرئيسية في هذا الصدد أخذ كل ضحية على محمل الجد وكذلك التوثيق في الإجراءات الجنائية؛ وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تطوير تدابير الوقاية على أساس هذه البيانات. ويجري تدريب الشرطة منذ عام 2020 على الجريمة بدافع التحيز على مستوى الدولة<sup>(77)</sup>؛ كما نُظمت دورة تدريبية عبر الإنترنت حول "جريمة الكراهية - التسجيل المنهجي للجرائم بدافع التحيز" للموظفين القضائيين منذ عام 2021.

35- وعلاوة على ذلك، تعمل منصة الحوار مع الروما<sup>(78)</sup> على إبراز الأقليات المتضررة من الصفات العنصرية<sup>(79)</sup> <sup>(80)</sup>.

36- وتمثل مكافحة معاداة السامية أحد الشواغل الرئيسية للحكومة الاتحادية النمساوية<sup>(81)</sup>. وعرضت النمسا في كانون الثاني/يناير 2021 استراتيجية شاملة لمنع ومكافحة جميع أشكال معاداة السامية (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة معاداة السامية)<sup>(82)</sup>، وتضم الاستراتيجية 41 إجراءً في مجالات التعليم والتدريب والبحوث والأمن وإنفاذ القانون والاندماج ومقارنة البيانات على مستوى أوروبا والمجتمع المدني<sup>(83)</sup>؛ وتم تنقيح الاستراتيجية في عام 2025. ويقدم تقرير سنوي عن التنفيذ إلى البرلمان<sup>(84)</sup>. وأنشئ هيكل عمل شامل لتنفيذه، يضم هيئات وطنية مختلفة<sup>(85)</sup> بالإضافة إلى مجموعة المؤتمر الأوروبي لمناهضة معاداة السامية المتناغمة مع الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2022، أنشئ المنتدى الوطني لمناهضة معاداة السامية كمنصة سنوية لتبادل الآراء<sup>(86)</sup>. وأسست فرقة عمل معنية بمعاداة السامية والتضليل الإعلامي على الإنترنت في عام 2023، ووضعت مجموعة من التدابير لمكافحة معاداة السامية

على الإنترنت في عام 2024<sup>(87)</sup>. وفي عام 2023، أدخلت زيادة كبيرة على الإعانة السنوية للطائفة الدينية اليهودية، المنصوص عليها في قانون التراث الثقافي النمساوي اليهودي لعام 2021<sup>(88)</sup>.

## 2- الأطفال والشباب

37- تعتبر مكافحة فقر الأطفال<sup>(89)</sup> وتعزيز رفاههم ومشاركتهم الاجتماعية من الأولويات الرئيسية للحكومة الاتحادية النمساوية. وفي ضوء العواقب الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19 وأزمة التضخم المستمرة، وضع العديد من التدابير لفائدة الأسر ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، من أجل عدم ترك أي طفل خلف الركب. واعتمدت النمسا خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ الضمانة الأوروبية للطفولة في كانون الأول/ديسمبر 2023، وينصب التركيز فيها على الأطفال المحرومين<sup>(90)</sup>. ويجري دعم الأسر من خلال نموذج ثلاثي الركائز يشمل المزايا النقدية والعينية والضريرية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والبلديات، وما تحققة من آثار على صعيد الحد من الفقر<sup>(91)</sup>. كما يستفيد الأطفال بشكل خاص من عدة حزم للتخفيف من حدة التضخم<sup>(92)</sup>. وخفف رفع قيمة الإعانات الاجتماعية، وتعديل استحقاقات الأسرة تلقائياً وفقاً للتضخم منذ عام 2023، وبدل إعالة الطفل الذي استحدث في عام 2023<sup>(93)</sup>، من العبء الواقع على الأسر المحرومة اجتماعياً واقتصادياً<sup>(94)</sup>. وجرى في 2024/2023 توسيع نطاق المشاريع الرامية إلى مكافحة فقر الأطفال<sup>(95)</sup> والشباب بفعالية، وأطلق برنامج لاختبار مشاريع جديدة ومبتكرة. وأتاحت الدراسات حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأطفال تحسين التخطيط للتدابير القائمة على البيانات<sup>(96)</sup>. وجرى توسيع نطاق شبكات "تدخلات الطفولة المبكرة" الإقليمية - منذ عام 2023، وأصبح هذا العرض متاحاً في جميع أنحاء النمسا.

38- إن حماية الأطفال والشباب من العنف<sup>(97)</sup> هي أحد محاور عمل الحكومة الاتحادية، وقد جرى تكثيف التدابير الطويلة الأمد<sup>(98)</sup>. وأجريت الدراسة الاستقصائية التمثيلية الخامسة حول المواقف المجتمعية تجاه العنف في عام 2023<sup>(99)</sup>؛ كما أعيدت دراسة آثار جائحة كوفيد-19<sup>(100)</sup>. وفي عام 2023، اعتمدت تدابير شاملة لحماية الأطفال والشباب من العنف، مع التركيز على العنف الجنسي. والهدف من توعية المجتمع واتخاذ تدابير وقائية وتعديل القانون الجنائي هو تحسين الوعي والملاحقة القضائية ومنع الجرائم<sup>(101)</sup>. وعلاوة على ذلك، أنشئ فريق عامل معني بـ "التدابير الوقائية لمنع العنف الجنسي ضد الأطفال والشباب ومن قبلهم"، مع التركيز على الرعاية النفسية والاجتماعية اللاحقة للأطفال والشباب الذين تعرضوا للعنف<sup>(102)</sup>. وفي عام 2024، نفذت حملة على مستوى الدولة لحماية الطفل<sup>(103)</sup>، بالتعاون مع منظمات حماية الطفل والأطفال والشباب.

39- وأعطى قطاع التعليم أيضاً أولوية لهذه المسألة، لا سيما منذ عام 2024<sup>(104)</sup>. حيث تشكل حماية الطفل والوقاية من العنف والتتم، فضلاً عن تدابير التوعية بالمعايير بمساعدة الشرطة من أجل التصدي لزيادة العنف بين الأطفال والشباب، ركائز للمدارس الآمنة<sup>(105)</sup>. وجرى إعداد تدريب خاص لموظفي المدارس<sup>(106)</sup>. وأكد تقييم علمي أجري مؤخراً لبرنامج منع جرائم الشباب "UNDER18"، الذي يُنفذ بشكل أساسي في المدارس منذ عام 2018<sup>(107)</sup>، آثاره الإيجابية<sup>(108)</sup>. وتتخذ الولايات أيضاً تدابير أساسية لحماية الأطفال ومنع العنف ضدهم<sup>(109)</sup>.

40- وفي القانون الجنائي، شُددت العقوبات في عام 2023 على حيازة وإنتاج مواد إساءة معاملة الأطفال<sup>(110)</sup>. وفي عام 2025، نُشر كتيب لقضاة محاكم الأسرة وغيرهم من المهنيين بهدف إبراز مختلف أشكال العنف وتقديم استراتيجيات للعمل بما يتماشى مع مصالح الطفل الفضلى. واعتباراً من آب/أغسطس 2025، جرى تحديد الحد الأدنى للسِّن القانوني للزواج بـ 18 عاماً دون استثناءات<sup>(111)</sup>.

41- ويهدف تحسين الوصول العام إلى الرعاية الصحية<sup>(112)</sup>، أدرجت في الخطة الهيكلية النمساوية للصحة لعام 2023 خدمات طب الأطفال النمائية والاجتماعية لتقديم الرعاية المتكاملة للأطفال والشباب الذين يعانون من اضطرابات أو إعاقات خلقية أو مكتسبة في النمو. وللوقاية من زيادة الوزن<sup>(113)</sup>، يجري تنفيذ تدابير في المدارس ورياض الأطفال بالإضافة إلى مشاريع خاصة بالفئات المستهدفة والترويج لها؛ وتقدم توصيات التغذية والمواد الإعلامية ومعايير الجودة لنظام غذائي صحي<sup>(114)</sup>. ومن أجل ضمان توفير تنفيذ جنسي عالي الجودة<sup>(115)</sup> للأطفال، استحدثت هيكل لضمان الجودة<sup>(116)</sup>. وتعمل الولايات أيضاً على زيادة التدابير المناسبة<sup>(117)</sup>.

42- ولتحسين إمكانية حصول الأطفال والشباب على الرعاية الصحية النفسية<sup>(118)</sup>، هناك مفهوم جديد<sup>(119)</sup> يحدد مسارات للحصول على طائفة من خدمات المساعدة النفسية والاجتماعية. وقد زاد عدد الأطباء النفسيين للأطفال والمرافقين زيادة كبيرة<sup>(120)</sup>؛ وأنشئت أماكن تدريب إضافية. وبين عامي 2022 و2025، تم تقديم خدمات المشورة والعلاج النفسي المجانية للأطفال والشباب<sup>(121)</sup> <sup>(122)</sup>.

43- ولا يزال ضمان حصول جميع الأطفال على تعليم ابتدائي وثانوي مجاني وعادل وعالي الجودة<sup>(123)</sup> يمثل تحدياً كبيراً. وتوظف جميع التدابير المتخذة في مجال التعليم لتحقيق هذا الهدف<sup>(124)</sup>، وتكملها مشاريع محددة لزيادة تكافؤ الفرص<sup>(125)</sup>. وأدرجت في البرنامج الحكومي الحالي مكافأة تستهدف فئات اجتماعية محددة لتعزيز المدارس بشكل فردي. وبالإضافة إلى نظام التعليم الرسمي، يتم الترويج لدورات لتعليم اللغة والدروس الخصوصية للمبتدئين لتحسين فرص التعليم<sup>(126)</sup>. وعلاوة على ذلك، يقدم الدعم لأولياء الأمور لتحسين مرافقتهم لأطفالهم في الأمور المدرسية. وعلى مستوى الولايات، يتم توفير العديد من فرص التعلم مجاناً، خاصة للأطفال والشباب من أصول مهاجرة<sup>(127)</sup>. وجرى توسيع نطاق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل كبير منذ عام 2024<sup>(128)</sup>.

44- وفي عام 2011، تم سن القانون الدستوري الاتحادي لحقوق الطفل<sup>(129)</sup>، الذي يضمن التقيد بالمعايير المتصلة بحقوق الطفل على المستوى الدستوري - ونشر في عام 2025 تقييم لأثر هذه الأحكام وما يمكن أن تحققه<sup>(130)</sup>. وجرى الدفع باتجاه تحسين جمع البيانات حول حقوق الطفل بشكل خاص منذ عام 2024<sup>(131)</sup>، كما جرى تمويل مشاريع لتعزيز الوعي بحقوق الطفل بين البالغين والأطفال بشكل متزايد منذ عام 2023<sup>(132)</sup>.

### 3- المرأة والمساواة

45- من أجل تعزيز المساواة بين المرأة والرجل ودعم حقوق المرأة<sup>(133)</sup> ومكافحة التمييز والقوالب النمطية التمييزية وشخصيات القدوة في الأسرة والمجتمع، بما في ذلك تصوير المرأة على أنها أداة جنسية<sup>(134)</sup>، تعمل جميع الوزارات والولايات والقادة السياسيين والمجتمع المدني يداً بيد. وتشمل الإجراءات الرئيسية على مستوى الدولة ما يلي:

(أ) زادت ميزانية المديرية العامة للمرأة والمساواة بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 2019<sup>(135)</sup>. وتهدف المنشورات المنتظمة عن "المرأة والمساواة"<sup>(136)</sup> وكذلك "التقرير عن المساواة في المعاملة في الدولة والقطاع الخاص"<sup>(137)</sup> الذي يصدر بشكل نصف سنوي إلى زيادة الوعي. ومنذ عام 2023، توفر كل مديرية من مديريات التعليم في الولايات مسؤول اتصال لشبكة "التربية الجنسانية الانعكاسية والمساواة بين الجنسين". وشهد صيف عام 2023 الفوج الثالث من دورة التعليم العالي المصاحبة لتنفيذ التعميم الخاص بالتربية الجنسانية الانعكاسية والمساواة بين الجنسين<sup>(138)</sup>. كما تهدف الدورات التدريبية التي تنقل القيم والقواعد الأساسية للأشخاص الأجانب في خدمات دعم الرعاية الاجتماعية الأساسية الفيدرالية إلى الحد من التمييز ونماذج القدوة النمطية<sup>(139)</sup>. وفي عام 2021، اعتمدت تدابير لتمكين النساء والفتيات

ممن لهن أصول مهاجرة في مكافحة الهياكل الأبوية وثقافات الشرف<sup>(140)</sup>. وعلى مستوى الولايات، يمكن الإشارة إلى اعتماد استراتيجية المساواة في ستيريا في عام 2021<sup>(141)</sup>.

(ب) في عام 2022، أنشئ الصندوق النمساوي لتمكين النساء والفتيات<sup>(142)</sup>. ومنذ عام 2021، بلغت المنح التي قدمتها المديرية العامة للمرأة والمساواة 6,7 ملايين يورو لمشاريع في ميادين التمكين في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ومحو الأمية المالية والفضاء الرقمي<sup>(143)</sup>. وفي إطار التوعية في قطاع الإعلان، أنشئ مجلس مكافحة التمييز على أساس الجنس في عام 2012 - وهو يقدم الخبرة بشأن الشكاوى المتعلقة بالإعلانات التي تتطوي على تمييز على أساس الجنس، والتي تؤخذ في الاعتبار في القرارات وتنتشر لاحقاً.

(ج) ولتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً<sup>(144)</sup>، تحول التركيز إلى تحسين جمع البيانات<sup>(145)</sup>. ومنذ عام 2021، تم دعم<sup>(146)</sup> عدد من المشاريع الكبرى للوقاية من الفقر بين الآباء الوحيدين<sup>(147)</sup>؛ وبالإضافة إلى ذلك، جرى في الفترة 2022/2021 تمويل مشاريع لمحو الأمية المالية للفتيات والنساء؛ وفي عام 2024، جرى التركيز في المشورة على "المرأة ومحو الأمية المالية" و"الجلسات الاستشارية بشأن المعاشات التقاعدية"<sup>(148)</sup>.

(د) تحظى المرأة في سوق العمل<sup>(149)</sup> باهتمام خاص في الميزانية المتعلقة بسياسة تحسين أداء سوق العمل<sup>(150)</sup>. وتستهدف التدابير ذات الأولوية تحسين فرص عمل المرأة، خاصة من خلال تحسين مهاراتها<sup>(151)</sup>. وتدمج مفتشية العمل أيضاً في أنشطتها الآثار الخاصة بنوع الجنس في إجراءات الصحة والسلامة المهنية، وتتناول القضايا الجنسانية في التدابير والمشاريع والمنشورات ذات الأولوية<sup>(152)</sup>. وتشمل تدابير تعزيز المساواة بين الجنسين في الشركات<sup>(153)</sup> وزيادة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة وفي المناصب التنفيذية<sup>(154)</sup> ختم الجودة "equita"<sup>(155)</sup>، ودليل [www.frauenfuehren.at](http://www.frauenfuehren.at) المحدث<sup>(156)</sup>، وجائزة بريجيت بيرلين للمرأة<sup>(157)</sup>. وتُظهر الدولة كجهة مشغلة دورها القيادي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في العمل والنهوض بالمرأة من خلال القانون الفيدرالي للمساواة في المعاملة. وشهدت السنوات الأخيرة زيادة مطردة في نسبة النساء بين الموظفين الفيدراليين بشكل عام<sup>(158)</sup> وفي المناصب القيادية<sup>(159)</sup>.

(هـ) التزمت الحكومة الفيدرالية النمساوية في عام 2025 بزيادة نسبة النساء في عضوية مجالس الإدارة في الشركات التي تشغل فيها الدولة 50 في المائة على الأقل لتصل نسبتهن إلى 50 في المائة بحلول عام 2029. وفي عام 2024، بلغ متوسط "الحصة الاتحادية للمرأة" بالفعل 53 في المائة. ووجود قاعدة بيانات عامة على الإنترنت للنساء المشاركات في عضوية مجالس الإدارة يعزز حضور النساء المؤهلات تأهيلاً عالياً<sup>(160)</sup>. وبات راسخاً في البرنامج الحكومي الحالي التنفيذ السريع لتوجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن التوازن بين الجنسين في مجالس إدارة الشركات.

(و) لا يزال تحقيق مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي والمساواة في قيمة العمل<sup>(161)</sup> يتطلب تدابير متنوعة. وتشمل الإجراءات المتخذة للحد من العوامل الهيكلية للفجوة في الأجور بين الجنسين ما يلي: الحملات الإعلامية أو "تحدي الفتيات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات"<sup>(162)</sup> لتعزيز الآفاق الوظيفية للفتيات والنساء في جميع المهن؛ وإزالة العوائق التي تحول دون عمل المرأة بدوام كامل<sup>(163)</sup>؛ وتشجيع المرأة في المناصب القيادية الاقتصادية ومناصب صنع القرار<sup>(164)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت تدابير تحقيق الشفافية في الدخل، مثل حاسبة الأجور عبر الإنترنت التي أنشئت في عام 2011، وتوضح نطاقات الرواتب لمهن وقطاعات ومناطق محددة، و"مجموعة أدوات تقرير الدخل" المحدث لعام 2022<sup>(165)</sup>. ويستمر العمل على تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن شفافية الأجور<sup>(166)</sup> ويُنص عليه بقوة في برنامج الحكومة؛ وتجرى مناقشة التفاصيل مع جميع أصحاب المصلحة

المعنيين. وتعد المساواة بين الجنسين، بما في ذلك المساواة في الأجر، أولوية أيضاً في فترة التمويل الحالية للصندوق الاجتماعي الأوروبي<sup>(167)</sup>،<sup>(168)</sup>.

(ز) تعد زيادة مشاركة المرأة في السياسة وصنع القرار<sup>(169)</sup> أحد أهداف مشروع "الفتيات في السياسة"<sup>(170)</sup> لعام 2022؛ وتواصل بعض الولايات تقديم دورات تدريبية وتوجيهية للنساء في مجال السياسة<sup>(171)</sup>.

(ح) تحتل الحماية من العنف - وبالتالي اتخاذ تدابير شاملة لمنع ومكافحة ومعاينة جميع أشكال العنف ضد المرأة<sup>(172)</sup> - أولوية قصوى بالنسبة للحكومة. ووظفت النتائج التي توصل إليها تقييم علمي لقانون الحماية من العنف (2022) في وضع المزيد من السياسات. ويجري تحديد الأهداف الاستراتيجية وتنفيذها من قبل العديد من الأفرقة العاملة مثل "المنصة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة" التي تمتد على مستوى الدولة ويشترك فيها عدد من المؤسسات. ومنذ عام 2022، أدت الاجتماعات السنوية لتبادل الخبرات حول "العنف في العلاقات الاجتماعية القريبة"<sup>(173)</sup> إلى تحسين التواصل والربط الشبكي وأفضل الممارسات ومناقشة التحديات. وتُعد "استراتيجية الحماية من العنف للتنسيق والربط الشبكي التي تركز على تقديم المشورة والدعم للنساء المتضررات من العنف في النمسا" لعام 2024 علامة فارقة أخرى. والهدف الشامل هو أن يتصل العملاء بشبكة المشورة في مرحلة مبكرة وبدون خجل، من أجل الحصول على أفضل مساعدة ممكنة للهروب من العنف. وفي عام 2025، قررت الحكومة وضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

(ط) يُخصص الجزء الأكبر من الميزانية المتاحة لسياسات المرأة والمساواة لأغراض منع العنف والحماية منه. وجرى توسيع نطاق خدمات الدعم: حيث ازداد تمويل مراكز الحماية من العنف، كما تم توسيع نطاق خدمات الدعم (المشورة بشأن العنف السيبراني، والعروض الجماعية، والرعاية اللاحقة وما إلى ذلك)<sup>(174)</sup>؛<sup>(175)</sup> وأصبحت مراكز المشورة للنساء والفتيات - التي تعمل كنقاط اتصال أولى منخفضة العتبة للوقاية من العنف والحماية منه - تغطي الآن 100 في المائة من البلد وتقدم الخدمات للناجيات من العنف الجنسي؛ وهناك المزيد من الملاجئ والمساكن الانتقالية؛ وتم توفير التدريب ضد العنف السيبراني<sup>(176)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك ما يضمن قبول الضحايا المعرضات لمخاطر عالية في ملاجئ النساء في جميع أنحاء الولايات حتى نهاية عام 2027 على الأقل. وفي عام 2021، أنشئ أول مركز تنسيق فيما يتصل بتثوية الأعضاء التناسلية الأنثوية كمركز للخدمات والكفاءة على مستوى الدولة؛ وفي عام 2022، أنشئ مركز "vera\* Trust" لمناهضة إساءة استخدام السلطة لخدمة الناجيات من العنف والتحرش في مجالات الفنون والثقافة والرياضة<sup>(177)</sup>. وأنشأت "Tyrol" مركزاً لتقديم المشورة للمهددات بالزواج القسري. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تدابير لمنع عنف الذكور مع التركيز على حماية الضحايا<sup>(178)</sup>. وتعد التوعية أمراً أساسياً أيضاً: فخلال حملة "16 يوماً ضد العنف"، يتم تنفيذ مجموعة واسعة من أنشطة التوعية في جميع أنحاء النمسا وكذلك من قبل السفارات النمساوية في الخارج. ويبسر موقع "Hilfe bei Gewalt" (المساعدة في حالة العنف) البحث عن المساعدة منذ عام 2023. وفي إطار برنامج تمويل مشاريع المرأة، منح مبلغ 2,85 مليون يورو لمشاريع تهدف لمنع العنف ضد النساء والفتيات وتوفير الدعم والحماية من (المزيد) من العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الثقافي، في الفترة 2020-2022<sup>(179)</sup>. وفي الفترة 2021-2025، جرى تمويل مشاريع الاندماج لحماية النساء والفتيات ذوات الأصول المهاجرة من العنف بحوالي 8,5 ملايين يورو. وفي عام 2022، دعم صندوق الاندماج النمساوي مبادرات تمكين النساء والفتيات في سياق الاندماج بمبلغ مليوني يورو، مع التركيز على منع العنف<sup>(180)</sup>. وعلاوة على ذلك، جرت مواصلة وتوسيع نطاق مشروع "قف- أحياء بدون عنف الشريك"<sup>(181)</sup>، إلى جانب برنامج "منظور: العمل" للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء المتضررات من

العنف، والدعم المتخصص للنساء المهاجرات واللاجئات من خلال "مركز تمكين الفتيات والنساء المتضررات من العنف". وبالإضافة إلى ذلك، نظمت دورة تدريبية حول العنف المنزلي للمهنيين في مجال زيارات تقديم المساعدة؛ ونُفذت تدابير لمكافحة الأدوار النمطية وحلقات عمل لمنع العنف للنساء والفتيات والشباب الذكور.

(ي) في مجال الملاحقة الجنائية لجرائم العنف، جرى تعديل "المبادئ التوجيهية لمحاكمة الجرائم في العلاقات الاجتماعية القريبة" الناطمة لعمل المدعين العامين في عام 2021، لكي تعكس متطلبات التحقيق المحددة في قضايا العنف المنزلي، ولمعالجة قضايا الاحتجاز وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المتهم. وتوظف الكفاءات الخاصة داخل مكاتب المدعين العامين في قضايا العنف المنزلي وما يتبعها من تخصص المدعين العامين في زيادة فعالية التحقيق والملاحقة القضائية. ويُعهد بهذه القضايا إلى مدعين عامين مدربين تدريباً خاصاً. وسعيًا لدعم ضحايا العنف في تأكيد مطالباتهم<sup>(182)</sup>، تم توسيع نطاق الأهلية للحصول على الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للدعاوى<sup>(183)</sup>.

(ك) بدأ العمل في 2025/2024 على مشروعين تجريبيين للتخصيص لإنشاء مراكز على مستوى البلد للفحص الطبي الشرعي السريري لضحايا العنف<sup>(184)</sup>، وتقدم هذه المراكز فحوصات طبية شرعية متخصصة وخدمات حفظ الأدلة والتوثيق لضحايا العنف، بشكل مستقل عن الدعاوى ومجاناً؛ وفي نهاية المطاف، يجب أن تكون هذه الخدمة متاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وحتى الآن، أنشأت 99 في المائة من المستشفيات مجموعات حماية الضحايا<sup>(185)</sup> للأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية بعد تعرضهم للعنف؛ وأعد مجلس استشاري متعدد التخصصات مجموعة أدوات مقابلة على الإنترنت<sup>(186)</sup>. والهدف هو الكشف المبكر عن العنف المنزلي والتوعية بشأنه؛ ويجب إحالة المتضررين بسرعة إلى المكان المناسب، ليتمكنوا من تلقي المساعدة والخروج من دائرة العنف في وقت مبكر.

(ل) لضمان تحسين جمع البيانات المتعلقة بجرائم قتل الإناث وغيرها من جرائم العنف<sup>(187)</sup>، طرح تعريف موحد للعنف في العلاقات الاجتماعية القريبة<sup>(188)</sup> لفائدة مكاتب المدعين العامين في عام 2021، وتم التكليف بإجراء دراسات<sup>(189)</sup>. وينبغي أن يوفر التقييم الإحصائي على الصعيد الوطني أساساً علمياً لمزيد من التحليل والإجراءات الوقائية<sup>(190)</sup>. وتنظم حملات توعية لتقليل عدد حالات العنف ضد المرأة وجرائم قتل الإناث<sup>(191)</sup> التي لا يبلغ عنها<sup>(192)</sup>.

(م) أُجريت ثلاث دراسات<sup>(193)</sup> لفحص الآثار طويلة الأجل لجائحة كوفيد-19 في مجال العنف المنزلي<sup>(194)</sup>؛ وخلال الجائحة، زادت ميزانية مراكز الحماية من العنف زيادة كبيرة لتلبية ارتفاع الطلب المحتمل.

(ن) يعد تحسين الوصول إلى الحقوق الجنسية والإنجابية<sup>(195)</sup> من أولويات خطة العمل المتعلقة بصحة المرأة. فعلى سبيل المثال، سيتم إعفاء النظافة الصحية الشهرية ووسائل منع الحمل من الضرائب اعتباراً من عام 2026 فصاعداً.

#### 4- مجتمع الميم الموسّع

46- سعيًا لضمان حقوق، وعلى وجه الخصوص، مشاركة الأطفال ممن لديهم تباين في الخصائص الجنسية في التدخلات الطبية<sup>(196)</sup> <sup>(197)</sup>، أعد خلال الفترة التشريعية الماضية مشروع قانون ينص على أنه لا يُسمح بالتدخلات على الخصائص الجنسية الخلفية للقاصرين بدون موافقتهم إلا عندما تكون ضرورية للغاية من الناحية الطبية. ويتضمن برنامج الحكومة الحالي مرة أخرى استحداث هذا البند، بالإضافة إلى توسيع نطاق تدابير التوعية للعاملين في مجال الرعاية الصحية.

47- ومن حيث المبدأ، يتساوى جميع السكان المؤمن عليهم في الحصول على رعاية صحية عالية الجودة<sup>(198)</sup>؛ ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه عدم مساواة في الخدمات الصحية للأشخاص من مجتمع الميم الموسّع<sup>(199)</sup>. وتبذل جهود لتحقيق المزيد من المساواة، بسبل منها على سبيل المثال إتاحة الفرصة لهؤلاء الأشخاص الآن للتبرع بالدم<sup>(200)</sup>. وفي إطار أولويات التمويل الخاصة بمنع التطرف والتنوع، قدم الدعم للعديد من المشاريع الرامية إلى تمكين أفراد مجتمع الميم الموسّع<sup>(201)</sup> ومكافحة رهاب المثلية الجنسية وكراهية مغايري الهوية الجنسانية<sup>(202)</sup>. وعلى مستوى الولايات، اعتمدت ولاية فورارلبرغ أول خطة عمل لمكافحة التمييز ضد أفراد مجتمع الميم الموسّع في عام 2022، بعد عملية تشاركية واسعة النطاق<sup>(203)</sup>؛ ومنذ عام 2023، حُدثت الهوية الجنسية صراحةً كأساس للتمييز في ستيريا<sup>(204)</sup>.

48- وفي عام 2021، اعتذر وزير العدل الاتحادي آنذاك باسم السلطة القضائية عن محاكمة أشخاص مثليين في الجمهورية الثانية. وفي عام 2023، اعتُمد قانون بشأن تعويض وإعادة تأهيل الأشخاص الذين جرت مقاضاتهم أو إدانتهم بسبب أفعال جنسية مثلية بالتراضي خلال الجمهورية الثانية<sup>(205)</sup> (طلب غير رسمي لإلغاء الإدانة وللتعويض)<sup>(206)</sup>.

## 5- الأشخاص ذوو الإعاقة

49- في عام 2022، اعتمدت "خطة العمل الوطنية بشأن الإعاقة 2022-2030"<sup>(207)</sup> نتيجة لعملية تشاركية متعددة السنوات وواسعة النطاق<sup>(208)</sup>؛ وتهدف الخطة إلى الإدماج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة وسيتم تقييمها باستمرار في المستقبل. وسترافق التنفيذ مجموعة الإشراف على خطة العمل الوطنية التي أنشئت في عام 2012.

50- ومن المتوقع وضع استراتيجية لإلغاء الطابع المؤسسي<sup>(209)</sup> في خطة العمل الوطنية الثانية بشأن الإعاقة<sup>(210)</sup>؛ وإلغاء الطابع المؤسسي للسكن هو أولوية في البرنامج الحكومي الحالي. وتقدم مساهمة كبيرة للعيش المستقل والمشاركة الاجتماعية من خلال وضع متطلبات إلزامية لإمكانية الوصول في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات<sup>(211)</sup>. ويحصل الأشخاص ذوو الإعاقة على نفس المزايا الاجتماعية<sup>(212)</sup> التي يحصل عليها جميع الأشخاص الآخرين المؤهلين.

51- وفي الطريق نحو التعليم والعلوم الشاملين للجميع<sup>(213)</sup>، تلتزم النمسا بعملية تحول منهجي نحو ثقافة التعليم والتعلم الشاملين للجميع، مع الاعتراف أيضاً بالتحديات التي تقف في طريق التحول السريع. واستناداً إلى "استراتيجية وورقة موقف بشأن التعليم الشامل للجميع والتعليم الخاص"، تم تحديد الأولويات التالية: تعزيز التعاون والمسؤولية المشتركة بين الحكومة الاتحادية والولايات؛ وإنشاء مراكز تميز للتعليم الشامل في المديرية التعليمية في الأقاليم لنقل المهارات الشاملة إلى التعليم العام؛ وتوسيع نطاق الإدماج عن طريق إنشاء مجموعات من المدارس؛ وترسيخ كفاءات التعليم الخاص لدى قادة المدارس والموظفين؛ وتحسين عمليات الانتقال داخل النظام التعليمي والعلمي وكذلك إلى سوق العمل والتوعية بالحاجة إلى لغة تراعي التنوع. ولتعزيز إدماج التلاميذ ذوي الإعاقة في الفصول الدراسية العادية، أدخلت مناهج حديثة للتعليم الخاص في العام الدراسي 2026/2025، تيسر التدريس الشامل للجميع، وتتيح لجميع التلاميذ الوصول إلى كامل المحتوى التعليمي، وتؤكد على تصميم تعليم يكون في متناول الجميع من خلال إنشاء "التعويض عن جوانب الضرر" (تدابير لدعم الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو صعوبات تعلم خاصة، من أجل تعويض جوانب الضرر في المدرسة). وجرى ترسيخ لغة الإشارة النمساوية كمادة مستقلة في المناهج الجديدة للتعليم الخاص؛ وعلاوة على ذلك، اعتباراً من العام الدراسي 2027/2026 فصاعداً، تقدم لغة الإشارة النمساوية كلغة أجنبية ثانية في المدارس الثانوية الأكاديمية. واستناداً إلى تقييم على مستوى الدولة للدعم المخصص للاحتياجات التعليمية الخاصة، يجري

العمل على تحسين النظام الحالي (توجيه الاحتياجات، والتسريع، وتوحيد المعايير). وعلى مستوى الولايات، يكرس قانون فورارلبرغ الجديد لتعليم الأطفال ورعايتهم (2023) الشمول كمبدأ توجيهي، حيث يسهل إلى حد كبير حصول الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على التعليم والرعاية<sup>(214)</sup>؛ وفي عام 2024، عززت فيينا تقديم التعليم والرعاية الشاملين للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم المبكر العادية، وأنشأت مركز كفاءات للشمول<sup>(215)</sup>.

52- ولمكافحة الوصم والقبول النمطية للأطفال ذوي الإعاقة<sup>(216)</sup>، تتضمن خطة العمل الوطنية الثانية بشأن الإعاقة تدابير لتحسين جمع البيانات<sup>(217)</sup> وفصلاً شاملاً عن التوعية<sup>(218)</sup>.

53- ومن أجل تيسير الوصول إلى سوق العمل وتحسين المشاركة المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(219)</sup>، نفذت التدابير التالية: التمويل الفردي<sup>(220)</sup> وكذلك تمويل المشاريع (مثل شبكة المساعدة المهنية<sup>(221)</sup> ودعم الشركات الشاملة). ويجري توفير موارد إضافية لمواءمة معايير المساعدة الشخصية في مكان العمل وفي الحياة الخاصة<sup>(222)</sup>، وتعزيز استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في جميع مجالات الحياة<sup>(223)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، يجري أيضاً توفير الأموال - لأول مرة - لتعزيز المشاريع التي تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بكسب أجر في سوق العمل المفتوح (الأساسي) بدلاً من الحصول على "مصروف الجيب" في هياكل الرعاية النهارية في الولايات، وللمشاريع التي تحسن وضع الأشخاص الصم<sup>(224)</sup>.

54- وتدعم دائرة التوظيف العامة أيضاً الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تطوير وتعزيز المؤهلات ذات الصلة بسوق العمل. ومنذ عام 2024، أصبح الشباب ذوو الإعاقة (حتى سن 25 عاماً) مؤهلين للحصول على الدعم من دائرة التوظيف العامة ويمكنهم الاستفادة من فرص التعليم والتدريب الإضافيين<sup>(225)</sup>. وتتدخل النساء نوات الإعاقة<sup>(226)</sup> (227) ضمن محور تركيز أنشطة الإدماج المهني<sup>(228)</sup>. وأنشئ "مركز الكفاءات للشمول" كنقطة اتصال مركزية بخصوص توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمة العامة<sup>(229)</sup>. وينص القانون على تعيين موظفين معينين بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في الإدارة الفيدرالية<sup>(230)</sup> - ويجب أن يشاركوا في جميع التدابير ذات الصلة<sup>(231)</sup>. ومنذ عام 2025، يجب على الشركات التي يزيد عدد موظفيها عن 400 موظف تعيين موظف معني بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة.

55- وبالإضافة إلى ذلك، تهدف النمسا إلى تشجيع الشركات على توظيف المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(232)</sup> - وقد وضعت خطة محددة لتقديم الاستشارات والدعم للشركات لهذا الغرض.

## -6 كبار السن

56- تشارك النمسا على المستوى الدولي في إطار مساعيها لتعزيز حقوق كبار السن<sup>(233)</sup>؛ وفي السنوات الأخيرة، نُظمت فعاليات وطنية ودولية حول حقوق كبار السن (الربط الشبكي والتوعية). وعلى مستوى الولايات، تم توعية هيئات مكافحة التمييز بقضايا التمييز على أساس السن.

57- ولمكافحة الفقر بين كبار السن<sup>(234)</sup>، يقدم الدعم للمشاريع التي تركز بشكل خاص على حماية العمال المسنين والمبادرات التنقيفية للوقاية من فقر الشيخوخة<sup>(235)</sup>. وتتوافر معلومات محدثة بانتظام عن نظام المعاشات التقاعدية وخيارات لتأمين المعاش التقاعدي، كما أنها تتناول النساء على وجه التحديد.

## -7 المهاجرون

58- إن تحسين إدماج المهاجرين وحماية حقوقهم<sup>(236)</sup> (237) (238) مهمة تقع على عاتق المجتمع ككل؛ وتشمل التدابير المنفذة ما يلي: دعم مبادرات ومشاريع الإدماج<sup>(239)</sup> التي تركز على اللغة الألمانية والأطفال والشباب ومشاركة الوالدين وتمكين المرأة والمجتمع والهوية والتماسك الاجتماعي وسوق العمل والمشاركة التطوعية<sup>(240)</sup>. وتهدف جميع المشاريع إلى تمكين المهاجرين من الاندماج بنجاح، وبالتالي المشاركة على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر الاندماج أولوية في برنامج الحكومة الحالي، من أجل مواصلة استكمال المبادرات العديدة<sup>(241)</sup> التي تدعمها الدولة والولايات.

59- ومن أجل تحسين اندماج المهاجرين في سوق العمل<sup>(242)</sup>، تشمل الأولويات ما يلي: تقييمات الكفاءة، ودورات اللغة الألمانية الخاصة بالوظائف، والمؤهلات الأساسية والإضافية؛ والتعاون مع مراكز المشورة والدعم الخارجية وكذلك مراكز تقديم المشورة للمهاجرين؛ والمراكز المهنية للشابات؛ والالتزام بتوفير شبكة استشارية وطنية للاعتراف بالمؤهلات الأجنبية. وتضطلع دائرة الاندماج للعمال المهرة وكذلك منصات التوظيف المنتظمة التي يديرها صندوق الاندماج النمساوي بالتعاون مع شركات معروفة بدور بالغ الأهمية.

60- وتستهدف التدابير أيضاً على وجه التحديد تعزيز حقوق النساء والفتيات المهاجرات<sup>(243)</sup>؛ فمن أجل حمايتهن من أشكال العنف ذات الدوافع الثقافية<sup>(244)</sup>، على سبيل المثال، يقدّم تمويل مشترك لشبكة كثيفة من مراكز تقديم المشورة<sup>(245)</sup>، ويجري تنظيم حملات إعلامية وحملات توعية هادفة، وتشجيع المشاريع المتعلقة بمواضيع منها أشكال العنف ذات الدوافع الثقافية ومنع العنف ذي الدوافع الثقافية والعنف الأسري مع التركيز على الزواج القسري<sup>(246)</sup>.

61- ويتاح للمهاجرين إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية بشكل كامل وعلى قدم المساواة بموجب نظام الضمان الاجتماعي القانوني<sup>(247)</sup>، مثلهم مثل جميع الأشخاص المؤمن عليهم ومُعاليهم<sup>(248)</sup>. ويتواصل العمل على مستوى الولايات لتحسين فرص حصول المهاجرين على التعليم<sup>(249)</sup>؛ حيث تقدم فيينا، على سبيل المثال، مجموعة واسعة ومنخفضة العوائق من الخدمات<sup>(250)</sup>.

## -8 طالبو اللجوء واللاجئون

62- إن حماية حقوق طالبي اللجوء في النمسا مكفولة<sup>(251)</sup> - على وجه الخصوص - من خلال إجراءات اللجوء القائمة على سيادة القانون. وليس من المتوخى حالياً تسهيل عملية تقديم طلبات اللجوء ونقل طالبي اللجوء إلى النمسا<sup>(252)</sup>؛ تفي النمسا بالتزاماتها الدولية باعتبارها إحدى الدول الأوروبية التي تتحمل العبء الأكبر<sup>(253)</sup>. ويجري احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية<sup>(254)</sup> في كل مرحلة من مراحل إجراءات اللجوء والعودة. وتمت مراجعة استقلالية المشورة القانونية<sup>(255)</sup> لطالبي اللجوء من خلال الوكالة الاتحادية لخدمات الاستقبال والدعم بموجب القانون في عام 2024<sup>(256)</sup>.

63- ولضمان اتباع نهج حساس في تحديد الأشخاص المعرضين للخطر بشكل خاص، يقدم المكتب الاتحادي للهجرة واللجوء العديد من برامج التدريب حول "الفئات المعرضة للخطر" بالتعاون الوثيق مع خبراء داخليين وخارجيين<sup>(257)</sup>.

64- ويغطي التأمين الصحي القانوني طالبي اللجوء المشمولين بالرعاية الأساسية والأجانب المحتاجين للمساعدة والحماية<sup>(258)</sup> وكذلك المواطنين الأوكرانيين وغيرهم من الأشخاص الذين جرى قبولهم مؤقتاً في النمسا منذ 24 شباط/فبراير 2022، بسبب الحرب في أوكرانيا<sup>(259)</sup>، وبالتالي يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية<sup>(260)</sup>.

65- وتكفل في النمسا إمكانية الوصول الفعال إلى سوق العمل لطالبي اللجوء<sup>(261)</sup> من خلال تنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بشروط الاستقبال<sup>(262)</sup>: يجب منح طالبي اللجوء إمكانية الوصول الفعال إلى سوق العمل في موعد لا يتجاوز تسعة أشهر بعد تقديمهم طلب الحماية الدولية؛ وعلاوة على ذلك، يسمح القانون الناظم لتوظيف الرعايا الأجانب بالحصول على تصاريح عمل في إطار اختبارات سوق العمل. ويتمتع الأشخاص الذين مُنحوا حق اللجوء أو الحماية الفرعية وكذلك الأشخاص الذين يتمتعون بوضع الحماية المؤقتة بإمكانية الوصول غير المقيد إلى سوق العمل وبالتالي إلى الخدمات التي تقدمها دائرة التوظيف النمساوية. وقد أتيح مبلغ 75 مليون يورو إضافي لإدماج اللاجئين المعترف بهم في سوق العمل في عامي 2024 و2025.

66- وتُعد حماية الأطفال طالبي اللجوء<sup>(263)</sup> أحد شواغل النمسا، وينبغي مراعاة مصالح الطفل الفضلى في جميع مراحل الإجراءات<sup>(264)</sup>. وفي عام 2021، أصدرت "هيئة رعاية الطفولة" المكونة من خبراء مستقلين تقريراً يتضمن توصيات ملموسة لحماية مصالح الطفل الفضلى في اللجوء وإجراءات حق الإقامة - وتشمل التدابير التي تم تنفيذها: تعيين قاضي اتصال معني بمصالح الطفل الفضلى في المحكمة الإدارية الاتحادية<sup>(265)</sup>؛ والعديد من التدريبات متعددة التخصصات؛ والنشر والتحديث المستمر للمبادئ التوجيهية بشأن "مصالح الطفل الفضلى في قانون اللجوء والأجانب" للمحكمة الإدارية الاتحادية؛ وعشر وظائف جديدة للقضاة والموظفين القانونيين في المحكمة الإدارية الاتحادية (2022). وبالإضافة إلى توفير مواد إعلامية مكتوبة خصيصاً للأطفال، تُعقد حلقات عمل تشاركية لإطلاع الأطفال على حقوقهم. وتتخذ باستمرار تدابير إضافية للحفاظ على مستوى عالٍ من الحماية<sup>(266)</sup>.

67- ويوجد في جميع مرافق الاستقبال الفيدرالية موظفون ومديرون مدربين خصيصاً وبشكل سنوي لحماية الأطفال. واستناداً إلى معايير اليونيسف للعالم للأطفال فيما يتعلق بالاستقبال، قامت الوكالة الاتحادية لخدمات الاستقبال والدعم مع خبراء خارجيين بوضع وتنفيذ مفهوم داخلي لحماية الطفل، ينص على مراعاة مصالح الطفل الفضلى في جميع التدابير الفردية. وتدعم مرافق الاستقبال الفيدرالية التحاق الأطفال في سن المدرسة بالمدارس، وتقدم لهم دورات في اللغة الألمانية ودورات تعليمية<sup>(267)</sup>. وتوفر بعض مرافق الاستقبال الفيدرالية بيئة شبيهة بالمدرسة من خلال "الفصول الدراسية الجسرية" أو المشاريع التجريبية المدرسية مع المدارس المحلية<sup>(268)</sup>. ويمكن للقاصرين غير المصحوبين بذويهم الذين لم يعودوا خاضعين للتعليم الإلزامي أن يحضروا طواعيةً الفصول الدراسية الجسرية.

68- ولحماية طالبي اللجوء القاصرين غير المصحوبين بذويهم<sup>(269)</sup>، توفر مناطق إقامة منفصلة أو مرافق متخصصة. وتقدم مرافق الاستقبال الفيدرالية روتيناً يومياً مناسباً للعمر وبرامج تعليمية وتعليم اللغة الألمانية والاندماج وحلقات عمل وأنشطة ترفيهية. وتتوفر مواد إعلامية مصممة خصيصاً بشأن إجراءات اللجوء والإقامة وخدمات الدعم الخارجي. وفي إطار برنامج "استعادة الروابط العائلية"، تتعاون النمسا مع خدمة البحث عن المفقودين التابعة للصليب الأحمر النمساوي. وتعمل وزارة العدل، بصفتها السلطة المختصة، بالتنسيق الوثيق مع الولايات ووزارة الداخلية على إيجاد حل لضمان رعاية طالبي اللجوء القاصرين غير المصحوبين بذويهم من اليوم الأول (من أول لقاء حتى التوزيع على نظم الاستقبال في الولايات). وفي فيينا، تتولى سلطة رعاية الأطفال والشباب الوصاية على القُصّر (الذين يقبض عليهم في فيينا) منذ اليوم الأول<sup>(270)</sup>.

## 9- الأقليات القومية

69- هناك مجموعة من التدابير التي تؤكد التزام الحكومة الاتحادية النمساوية بدعم وتعزيز الهوية الثقافية للأقليات القومية وتنوعها في البلد.

70- ففي عام 2021، تمت مضاعفة التمويل المقدم للأقليات القومية تقريباً<sup>(271)</sup>؛ وفي الوقت نفسه، وضع نهج تمويل مخصص لوسائل الإعلام الخاصة بالأقليات القومية<sup>(272)</sup> من أجل زيادة إبراز ثقافة الأقليات القومية ولغتها في وسائل الإعلام<sup>(273)</sup>. ومنذ عام 2021، هناك تركيز على مشاريع الرقمنة، ويشمل ذلك تمويل مواقع شبكية متعددة اللغات للبلديات بما يشمل لغات الأقليات القومية. ويلزم قانون البث الاتحادي هيئة الإذاعة والتلفزيون النمساوية بتقديم نسبة كافية من البرامج بلغات الأقليات القومية.

71- ونفذت الأحكام الدستورية المتعلقة بالأقليات القومية<sup>(274)</sup>؛ ويجري اتخاذ تدابير على أساس مستمر لتحسين وضع الأقليات القومية. ويجب الاستماع إلى المجالس الاستشارية للأقليات القومية في المستشارية الاتحادية قبل إقرار خطط التمويل التشريعية أو العامة التي تؤثر على الأقليات القومية. ومنذ عام 2017، أصبحت حكومة ولاية كارينثيا ملزمة دستورياً بتقديم تقرير سنوي عن وضع الأقلية القومية السلوفينية في كارينثيا إلى برلمان الولاية<sup>(275)</sup>.

72- حصول الأقليات القومية على التعليم<sup>(276)</sup>: استناداً إلى قوانين مدارس الأقليات في كارينثيا وبورغنلاند، يقدم التعليم ثنائي اللغة بالألمانية/الكرواتية والألمانية/السلوفينية والألمانية/الهنغارية بشكل رئيسي في المرحلة الابتدائية وفي المدارس الثانوية. وتنظم القوانين تدريس اللغات المذكورة كمادة إجبارية واختيارية. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم بورغنلاند لغة "Romanes" كدورة لغوية غير ملزمة<sup>(277)</sup>. ويقدم الدعم للمشاريع التعليمية خارج مناطق الاستيطان التقليدية بانتظام في إطار تمويل الأقليات القومية. وفي عام 2023، نص قانون تعليم ورعاية الأطفال في كارينثيا صراحةً على تعزيز لغة الأقلية القومية السلوفينية. وفي عام 2022، أبرم اتفاق بموجب المادة 15(أ) من دستور النمسا بخصوص رياض الأطفال في الفترة من 2023/2022 إلى 2027/2026، وأدرجت فيه الأقليات القومية ولغاتها لأول مرة<sup>(278)</sup> (279) (280).

73- وفي عام 2021، اعتمدت "استراتيجية الإدماج المستمر للروما في النمسا"، واتخذت تدابير مختلفة في المجال التعليمي<sup>(281)</sup>. وهناك أيضاً تركيز خاص على مكافحة التحيز والعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب. ولإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بين المجتمع المدني للروما والإدارة، تعقد نقطة الاتصال الوطنية للروما في المستشارية الاتحادية بانتظام منصة الحوار للروما التي تعالج الشواغل الخاصة بالروما. وتقدم المواد التعليمية عبر الإنترنت<sup>(282)</sup> للطلاب أفكاراً متعمقة على حياة الروما وسنتي. وفي عام 2022، صدر توجيه خاص بعنوان "تمكين الروما في سوق العمل 2022-2030"، لتعزيز المشاريع التي تعمل بشكل مستدام على مكافحة البطالة (طويلة الأجل) والظروف المعيشية غير المواتية للروما، الناتجة عن عدم اندماجهم في سوق العمل<sup>(283)</sup>. وفي عام 2024، أعلن يوم 2 آب/أغسطس يوماً وطنياً لإحياء ذكرى الروما وسنتي ممن قُتلوا في الهولوكوست، واعترفت الحكومة الفيدرالية رسمياً بالإبادة الجماعية كحقيقة تاريخية.

## دال - المسائل الشاملة

74- إن السعي إلى احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمانها<sup>(284)</sup> هو أساس دولة الرفاه المتطورة تقليدياً في النمسا، التي تسعى إلى ضمان الأمن الاجتماعي ومستوى معيشي لائق لجميع الأشخاص الذين يعيشون في البلد - من خلال الجمع بين العناصر الوقائية والعلاجية (الإعانات النقدية أو العينية) مع التركيز على الفئات المعرضة للخطر. وتسهم دولة الرفاه إسهاماً كبيراً في الوقاية من الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتهيئ الظروف الملائمة للتماسك الاجتماعي، وتساعد على معالجة عواقب الأزمات المتعددة.

75- وقد سببت جائحة كوفيد-19 على وجه الخصوص العديد من التحديات فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان - وتسمح عدة تحليلات<sup>(285)</sup> باستخلاص استنتاجات لحالات مماثلة في المستقبل وتحمل المسؤولية.

76- وازدادت أهمية الحد من الفقر<sup>(286)</sup> في سياق الأزمات المتعددة في السنوات الأخيرة. واستناداً إلى الأدلة المحسنة<sup>(287)</sup> حول الظروف المعيشية لمختلف الفئات المستهدفة، تم وضع تدابير وبرامج واسعة النطاق وتكييفها<sup>(288)</sup>. ونفذت الولايات أيضاً تدابير محددة الهدف<sup>(289)</sup>. وفي مجال التأمين ضد البطالة، اتخذت تدابير إضافية للتخفيف من الاحتياجات الخاصة<sup>(290)</sup>. ومن خلال التوسع في ترتيبات العمل لوقت قصير، تم تأمين أكثر من 1,3 مليون وظيفة خلال الأزمة<sup>(291)</sup>؛ وقد حفزت مكافأة إعادة التشغيل سرعة ملء الوظائف الشاغرة بدوام جزئي؛ ونفذت في إطار "حملة كورونا للتوظيف" سياسات مجربة جيداً لسوق العمل (التأهيل والتوظيف والدعم)؛ وعلاوة على ذلك، وفر برنامج "Springboard" وظائف مدعومة لحوالي 47 000 شخص عاطل عن العمل منذ فترة طويلة.

## هاء - مواضيع خاصة

### 1- مكافحة الاتجار بالبشر<sup>(292)</sup>

77- وضعت فرقة العمل المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر، التي أنشئت في عام 2004، خطة العمل السابعة لمكافحة الاتجار بالبشر 2024-2027<sup>(293)</sup>، وهي ترصد تنفيذها<sup>(294)</sup>، وتقدم تقارير منتظمة<sup>(295)</sup>.

78- ومن أجل تحسين حماية الضحايا<sup>(296)</sup> (297) (298)، تمت منذ عام 2021 زيادة تمويل مرافق حماية الضحايا<sup>(299)</sup> التي تقدم خدمات الدعم والمشورة الشاملين<sup>(300)</sup> والمأوى للضحايا؛ كما تم توسيع نطاق الدعم للانتقال إلى العيش المستقل<sup>(301)</sup>. ويحسن تعزيز المشورة القانونية للمهاجرين بلغاتهم الأصلية<sup>(302)</sup> والدعم النقابي للعمال الذين لا يحملون وثائق ثبوتية<sup>(303)</sup> من حماية الضحايا. وفي إطار التحضير لـ *آلية الإحالة الوطنية*، تم تكييف نشرة عن "الاتجار بالأطفال" ويجري تنقيح "المبادئ التوجيهية لتحديد الضحايا المحتملين للاتجار بالأطفال والتعامل معهم"<sup>(304)</sup>. ولمواءمة معايير الحماية لضحايا الاتجار بالأطفال<sup>(305)</sup>، بدأ العمل على عملية إنشاء مرفق للحماية على مستوى الدولة. ومن أجل تحسين جمع البيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر، يجري باستمرار تكييف إحصاءات الجرائم لدى الشرطة<sup>(306)</sup>.

79- ومن الضروري التعاون بين السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات حماية الضحايا لضمان كفاءة إنفاذ القانون والملاحقة القضائية<sup>(307)</sup> للاتجار بالبشر. ويغطي تدريب القضاة والمدعين العامين الجوانب العامة للاتجار بالبشر<sup>(308)</sup> وكذلك حماية الضحايا<sup>(309)</sup> على وجه الخصوص<sup>(310)</sup>.

80- ولتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لضحايا الاتجار بالبشر، يقدم مركز التدخل للنساء المتأثر بهن<sup>(311)</sup> المشورة على أساس الاحتياجات؛ وبمجرد الوصول إلى سوق العمل، تتوفر مجموعة كاملة من خدمات الدعم المقدمة من دائرة التوظيف العامة. ويقدم الدعم للإدماج في سوق العمل بالتعاون مع مراكز المشورة الخارجية (للمهاجرين) وصندوق الاندماج النمساوي. ويوفر القانون الناظم لتوظيف الرعايا الأجانب أيضاً الأساس القانوني لمنح تصريح عمل دون اختبار مسبق في سوق العمل للأشخاص الذين يتمتعون بحماية خاصة<sup>(312)</sup>.

## -2 مكافحة الإرهاب والتطرف

81- نفذت النمسا العديد من التدابير لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف<sup>(313)</sup> وعودة ظهور الأيديولوجيات اليمينية المتطرفة والاشتراكية القومية<sup>(314)</sup>، ولمواصل تعزيز حقوق الضحايا. وتمتد هذه المبادرات من التعديلات التشريعية وخطط العمل الاستراتيجية إلى مشاريع وقائية محددة.

82- وفيما يتعلق بالتشريعات في مجال التطرف اليميني، تجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى تعديل قانون حظر الاشتراكية القومية لعام 1947<sup>(2023)</sup><sup>(315)</sup>. فمنذ عام 1947، حظر القانون أي نشاطات تتواءم مع روح الاشتراكية القومية؛ وينص الآن على الحرمان الإلزامي من الخدمة المدنية للموظفين العموميين المدانين بموجب قانون حظر الاشتراكية القومية لعام 1947، ويسمح بمحاكمة الأفعال المرتكبة في الخارج وينص على إمكانية مصادرة المواد الدعائية النازية. وعلاوة على ذلك، حظرت التعديلات التي أدخلت على قانون الرموز (2021) رموزاً إضافية لجماعات متطرفة. وقُدّم التقرير الأول عن التطرف اليميني (2020-2023) في عام 2024<sup>(316)</sup>.

83- وفي عام 2021، أعدت الشبكة الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته والقضاء على نزعة التطرف، بتتسيق من مديرية الحماية الحكومية والاستخبارات، خطة عمل وطنية لمنع التطرف والقضاء على نزعة التطرف<sup>(317)</sup>، تستهدف جميع أشكال التطرف<sup>(318)</sup> <sup>(319)</sup>. وعلى مستوى المقاطعات، حدثت ولاية النمسا العليا خطة عملها لمكافحة التطرف في عام 2023<sup>(320)</sup>؛ وتتصدى مدينة فيينا للتطرف والأيديولوجيات المنحرفة عن طريق شبكة فيينا للثقافة الديمقراطية والوقاية<sup>(321)</sup>، التي تتسقها دائرة رعاية الأطفال والشباب منذ عام 2023 وتشارك في الشبكة الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته والقضاء على نزعة التطرف<sup>(322)</sup>.

84- وتعتبر حلقات العمل للوقاية من التطرف في المدارس أمراً أساسياً؛ فمنذ أوائل عام 2023، لا يعمل موظفو الوقاية المدربون في سياق المدرسة فحسب، بل يقدمون المشورة أيضاً للمنظمات والمؤسسات العامة على مستوى البلديات والمقاطعات بما يعزز التعاون والتواصل مع الجمهور. ومُددت سلسلة حلقات العمل المجانية "الوقاية من التطرف في المدارس 2" حتى 2028/2027؛ وتجري توعية الطلاب بالتطرف وزيادة قدرتهم على مواجهة النزعة المغذية له<sup>(323)</sup>. ويجري تكثيف التعاون وتبادل المعلومات بين منسقي أمن الشرطة والمدارس على الصعيد الوطني - حيث يسهل العمل المشترك إجراء مناقشات سريعة لتوضيح المعايير. وبالإضافة إلى ذلك، يتم توفير تمويل واسع النطاق لمشاريع مكافحة التطرف ومكافحة النزعة المغذية له<sup>(324)</sup>. وأنشئ في نظام الاحتجاز<sup>(325)</sup> مكتب تتسيق لمنع التطرف ومكافحة النزعة المغذية له<sup>(326)</sup>.

85- وفي مجال مكافحة الإرهاب، أدخل قانون مكافحة الإرهاب<sup>(327)</sup> عدداً من العوامل المشددة<sup>(328)</sup>. ويات لدى معظم مكاتب المدعي العام الآن وحدات متخصصة في جرائم الإرهاب<sup>(329)</sup>، والجرائم المنصوص عليها في قانون حظر الاشتراكية القومية لعام 1947، والتحريض بموجب المادة 283 من القانون الجنائي، مما يحسن من كفاءة الإجراءات. ومنذ عام 2022<sup>(330)</sup>، يجب أن تشير السجلات الجنائية بشكل منفصل إلى الإدانات أو أوامر المحكمة بالإشراف القضائي أو التعليمات في قضايا جرائم الإرهاب والجرائم المناهضة للدولة، وكذلك جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

## ثالثاً - التحديات الراهنة

86- إن العمل من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم كان ولا يزال من الشواغل الأساسية لسياسة النمسا الخارجية - وهو شرط أساسي لضمان الحرية والديمقراطية للأجيال القادمة أيضاً. ولا تزال النمسا ملتزمة التزاماً كبيراً بالتصدي للتحديات العالمية استناداً إلى القانون الدولي وحقوق الإنسان.

87- ومن أجل تعزيز ميزانية النمسا، سيكون من الضروري إجراء إصلاحات شاملة في السنوات المقبلة - وسيكون من الأهمية بمكان ضمان أن تؤدي الإصلاحات الهيكلية الضرورية إلى تحسين ضمانات حقوق الإنسان في نهاية المطاف. وتدرك النمسا أنه على الرغم من الحاجة إلى الكشف، يجب توفير الموارد الكافية للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق الأشخاص المعرضين للخطر بشكل خاص والمبدأ العام لعدم التمييز.

88- ولا يزال ضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد لجميع الأطفال والشباب في النمسا يمثل تحدياً وجزءاً أساسياً من برنامج الحكومة الحالي. فبدون المساواة في الحصول على التعليم الجيد، يظل إعمال العديد من حقوق الإنسان الأخرى غير مكتمل.

89- ويشكل التعامل مع أثر تغير المناخ والتلوث البيئي على إعمال حقوق الإنسان<sup>(331)</sup> تحديات متزايدة بالنسبة للنمسا. وتدعو النمسا إلى سياسة مناخية شاملة ومتوازنة اجتماعياً تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة، من أجل تأمين سبل العيش للأجيال الحالية والمستقبلية. وتنص الخطة الوطنية المتكاملة للطاقة والمناخ بنسختها المحدثّة<sup>(332)</sup> للفترة 2021-2030 على أنه يجب على النمسا خفض انبعاثاتها الضارة بالمناخ بنسبة 48 في المائة بحلول عام 2030. وعلاوة على ذلك، قدمت النمسا استراتيجية طويلة الأجل لخفض الانبعاثات حتى عام 2050: من خلال إنشاء هيكل الحكومة وتعزيز تسجيل ثاني أكسيد الكربون ومراقبته، تهدف الحكومة الاتحادية إلى تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2040<sup>(333)</sup>. وتكثف النمسا أيضاً تكيفها مع تغير المناخ - اعتمدت استراتيجية تكيف متقدمة في عام 2024<sup>(334)</sup>. ولمواصلة تحسين تنفيذ البرامج البيئية، يتم تشجيع مشاركة الشباب، وأسست أيضاً عمليات تبادل منتظمة مع المجتمع المدني حول مواضيع البيئة والمناخ<sup>(335)</sup>.

90- إن الدفاع عن المبادئ الأساسية للديمقراطية - على سبيل المثال ضد الهجمات المنفذة من خلال المعلومات المضللة أو الصور والفيديوهات المزيفة أو غيرها من الأنشطة - هو شغل أساسي للنمسا. ولا غنى عن وسائل الإعلام المستقلة التي تنقل الأخبار بموضوعية واستناداً إلى الحقائق والنقد، ولهذا السبب تدعو النمسا أيضاً على الصعيد الدولي إلى حماية الصحفيين. ويعد تعزيز التنقيف الإعلامي (الرقمي)، وتشجيع ثقافة المناقشة والمواقف المؤيدة للعلم، وإدخال مادة دراسية حول "تعليم الديمقراطية" في المدارس، وتوسيع نطاق الالتزامات المفروضة على مشغلي المنصات الرقمية، عناصر أساسية أخرى تضمن ديمقراطيتنا الليبرالية.

91- ويمكن للتقنيات الرقمية الجديدة أن تعزز إعمال حقوق الإنسان، ولكنها قد تعرضها لخطر شديد - في حال لم تكن هناك ضمانات مناسبة. ولذلك تلتزم النمسا بدعم معايير حقوق الإنسان في وضع وتطبيق التكنولوجيات الجديدة في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة.

## Notes

<sup>1</sup> 139.7.

<sup>2</sup> 140.1, 140.2, 140.3, 140.4, 140.5, 140.6, 140.7.

<sup>3</sup> 139.6: The first Optional Protocol to the UN Convention on the Rights of the Child on the involvement of children in armed conflict was already ratified in 2002 (Federal Law Gazette III No 92/2002).

<sup>4</sup> 140.8.

<sup>5</sup> 139.1, 139.2, 139.3, 139.4, 139.5.

<sup>6</sup> Adopted on 26 June 2025.

<sup>7</sup> Support for democratic processes and digitalisation, as well as inclusive societies, are the main focus. Measures to implement the National Strategy against Antisemitism (see section C.1 below) are also emphasised.

- <sup>8</sup> The human rights principles of non-discrimination, focus on vulnerable groups, participation, accountability and empowerment are central guidelines in this context. Mainstreaming rule-of-law and human rights aspects in all phases ensures that humanitarian aid provided to states contributes to better safeguarding the rights of the population concerned. Priority is given to gender-responsive humanitarian aid, with particular attention to the (security) needs of women and girls and persons with disabilities. Austria's Humanitarian Aid Strategy also reaffirms the link between humanitarian aid, development cooperation and peacebuilding (the 'HDP nexus') as well as aid in protracted crises.
- <sup>9</sup> International Development Organisation, African Development Fund, Asian Development Fund and International Fund for Agricultural Development.
- <sup>10</sup> Based on the UN Guiding Principles on Business and Human Rights and supplemented by an independent complaint mechanism, <https://www.oe-eb.at/en/our-impact/standards-policies/human-rights.html> (in English and German).
- <sup>11</sup> 139.194.
- <sup>12</sup> Austria's Humanitarian Aid Strategy also refers to the inclusion of persons with disabilities.
- <sup>13</sup> 139.147.
- <sup>14</sup> E.g. through international research projects on antisemitism; development of teaching and learning materials, teacher training courses on topics such as racism and antigypsyism prevention; strategic guidelines for the promotion of development education and information in Austria 2024.
- <sup>15</sup> 139.185, 139.186, 139.187, 139.188, 139.189, 139.190, 139.191, 139.192.
- <sup>16</sup> 139.35, 139.37.
- <sup>17</sup> 139.158, 139.159, 139.160, 139.164.
- <sup>18</sup> 140.9, 140.10, 140.11, 140.12, 140.13, 140.14, 140.15.
- <sup>19</sup> 139.8, 139.9, 139.10, 139.11, 139.12, 139.13, 139.14, 139.15, 139.16, 139.17, 139.18, 139.19, 139.20.
- <sup>20</sup> 139.90.
- <sup>21</sup> Federal Law Gazette I No 5/2024, entry into force on 1 September 2025.
- <sup>22</sup> Art. 22a of the Austrian Constitutional Law (since 1 September 2025).
- <sup>23</sup> 139.21, 139.22, 139.23, 139.27, 139.135, 139.144, 139.145, 139.146.
- <sup>24</sup> 'Zentrum polis – Politik Lernen in der Schule' as a pedagogical service institution for Austrian schools on all topics of political education and the association [\\_erinnern.at\\_](http://_erinnern.at_) play a central role.
- <sup>25</sup> [www.bmb.gv.at/dam/bmbwfgvat/Ministerium/informationspflicht/veroeffentlichungspflicht/Endbericht\\_Juni2024.pdf](http://www.bmb.gv.at/dam/bmbwfgvat/Ministerium/informationspflicht/veroeffentlichungspflicht/Endbericht_Juni2024.pdf) (in German).
- <sup>26</sup> E.g. in Carinthia: anti-racism workshops in schools; mobile exhibition on human trafficking for schools; Carinthian Human Rights Prize 2021 and 2022 for educational institutions; in the city of Vienna: project 'Respect: Stronger Together' ('Respekt: Gemeinsam stärker' – workshops in schools to jointly resolve conflicts and tensions in the classroom and to prevent violence in schools); 'Vienna Educational Opportunities' ('Wiener Bildungschancen' – school mediation and cooperation between the city and associations involved in extracurricular youth work; offers for teachers on topics such as bullying intervention and conflict resolution, team building and dealing with diversity in the classroom).
- <sup>27</sup> E.g. by the Austrian Institute for Human Rights (University of Salzburg) and by cooperation of the University of Vienna with the Ludwig Boltzmann Institute for Fundamental and Human Rights and the European Training and Research Centre for Human Rights and Democracy (ETC Graz).
- <sup>28</sup> 139.21, 139.22, 139.23, 139.24, 139.25, 139.27, 139.31, 139.32, 139.145, 139.196, 139.212.
- <sup>29</sup> 139.135.
- <sup>30</sup> Approximately € 10.2 million from 2021 to 2025. Promotion of exchange to strengthen mutual understanding and social integration of migrants; based on Austrian and European values, counteracting radicalisation and parallel societies and aiming to foster a strong sense of belonging and active participation in social life among all population groups.
- <sup>31</sup> Checklist for human rights issues at events, guideline for Austrian associations on international procurement decisions for major events.
- <sup>32</sup> The project 'Safe.Together as a contribution by the Vienna Police to integration work' ('Gemeinsam.Sicher als ein Beitrag der Wiener Polizei zur Integrationsarbeit') aims to connect multipliers from Islamic, Jewish, Chechen and Serbian communities with police officers. This resulted, among other things, in the humorous and interactive social media campaign 'Cop and Che'. The project is currently running in Vienna's districts 2, 10, 20 and 22.
- <sup>33</sup> 'Dialogue Forum for the Development of the Mixed-Language Area' composed of representatives of the *Länder* government, the parties represented in *Landes*-Parliament, mayors of the mixed-language area and representatives of the Slovenian-speaking minority in Carinthia.
- <sup>34</sup> Information on the activities of the Task Force 'Dialogue of Cultures' at <https://www.bmeia.gv.at/en/european-foreign-policy/international-cultural-policy/dialogue-of-cultures-and-religions>.
- <sup>35</sup> 139.22, 139.27, 139.146, 139.75, 139.76, 139.77.

- <sup>36</sup> In cooperation with the association ‘NO CHANCE for HATE’ (since 2021 successor to the ‘Anti-Defamation-League’); carried out since 2003, within the framework of the Security Academy as central coordination office for education and training.
- <sup>37</sup> Contents include the importance of human rights for policing, key principles with particular focus on the European Convention on Human Rights, the prohibition of torture and discrimination, and the Geneva Convention on Refugees.
- <sup>38</sup> Training and reflection on one's own values.
- <sup>39</sup> Both in basic training and in nationwide further training units.
- <sup>40</sup> Three days or one week, on fundamental and human rights, antisemitism, racism and National Socialism.
- <sup>41</sup> For judges, public prosecutors, court and prosecution office staff and prison staff. E.g. ‘Forum Justice: Social media – a threat to the rule of law and democracy?’, ‘Anti-racism and anti-discrimination in the courtroom: empowerment for judicial staff’, ‘Tackling diversity in everyday justice’ (including LGBTIQ+ in cooperation with ZARA - Civil courage & anti-racism work); ‘Rom\*nja as ‘strangers, criminals, beggars’ – recognising and avoiding antigypsyism’; Ottenstein Criminal Law Seminar, the seminars of the Sections of Criminal Law and Juvenile Criminal Law, the Practitioner's Seminar on Criminal Law and the biennial seminar on Criminal Law and Criminal Procedure. In addition, the European Judicial Training Network (EJTN) offers: ‘Antisemitism and Hate Crimes’, ‘Online Hate Speech: Aspects that Contribute to Hate Crime’ or ‘Racism – a challenge for judicial systems’. Since 2023, the judiciary has offered court and prosecution office staff and prison staff excursions to the former Mauthausen concentration camp entitled ‘Place of crime – Place of remembrance – Place of learning: Excursion to the Mauthausen Concentration Camp Memorial’.
- <sup>42</sup> Extensive awareness raising, including through guidelines, training courses, funding plans; on gender and diversity, anti-discrimination, LGBTIQ+, ethnic origin, non-violence, inclusive language, prevention of sexual harassment and bullying.
- <sup>43</sup> Gender and diversity; raising awareness of labour exploitation/human trafficking.
- <sup>44</sup> Established in the Federal Ministry of Housing, Art, Culture, Media and Sport. Until 2025 also in the field of education and training of employees of the public service. E.g. development of the e-learning: ‘The right to equal treatment. Respect, Dignity and Recognition in the Workplace’, jointly with the Ombud for Equal Treatment, accessible in the Federal Education Management and on the website of the Ombud for Equal Treatment (for the private sector).
- <sup>45</sup> E.g. Burgenland: Inclusion of human rights in the curriculum of the Administrative Academy; City of Vienna: on topics such as human rights city Vienna, equal treatment, anti-discrimination and diversity as well as data protection, ethics and anti-corruption as part of the basic training for all Viennese municipal employees. Styria: trainings on anti-discrimination law for equal treatment contact persons; trainings at the State Administrative Academy for newly recruited staff and senior managers; since 2020 cooperation between the Anti-Discrimination Office Styria and the Security Academy – police students get to know the work of the Anti-Discrimination Office and discuss complaints against police.
- <sup>46</sup> 139.65, 139.66, 139.67, 139.68, 139.69, 139.70, 139.71, 139.72, 139.73, 139.74.
- <sup>47</sup> Federal Act amending the Act on the Establishment and Organisation of the Federal Bureau of Anti-Corruption, Federal Law Gazette I No 107/2023.
- <sup>48</sup> In 2024, the EBM launched 514 proceedings. Of these, 505 cases concerned allegations of ill-treatment and nine concerned the suspicion of direct use of force resulting in death or life-threatening use of firearms. As of 20 January 2025, 392 cases (around three quarters) had already been closed by the public prosecutors’ offices. 187 ended with their discontinuation (Section 190 Code of Criminal Procedure), in 202 cases no preliminary proceedings were initiated (Section 35c Public Prosecutor Act). In two cases, charges were filed and another case was dealt with in a diversionary manner.
- <sup>49</sup> Further topics include ‘racism-critical security authority’ (ongoing), ‘dealing with allegations of ill-treatment’, ‘civil society participation in the pilot project on bodycams for police’, ‘human rights challenges in connection with the dissolution of assemblies and demonstrations’ and ‘accountability-friendly self-image of the police’.
- <sup>50</sup> 139.79.
- <sup>51</sup> These decrees were merged into *one* decree (including clarifications) with effect from 1 June 2025.
- <sup>52</sup> In particular, the heads of the senior public prosecutor's offices are requested to assign the further (investigative) steps to a public prosecutor's office other than the one of local jurisdiction.
- <sup>53</sup> 139.75, 139.76, 139.77, 139.87.
- <sup>54</sup> 139.80, 139.81, 139.82.
- <sup>55</sup> Amendment to the Penitentiary Act and the Criminal Code, Articles 24 and 25 of the 2025 Budget Accompanying Act, Federal Law Gazette I No 25/2025: electronically monitored house arrest now applicable to (remaining) sentences of up to 24 months (from 1 September 2025); measures to reduce prison population in the context of (conditional) releases (from 1 January 2026).
- <sup>56</sup> 139.84.
- <sup>57</sup> 139.83.

- 58 Preventive Detention Amendment Act 2022, Federal Law Gazette I No 223/2022; Federal Act amending the Youth Courts Act 1988, Federal Law Gazette I No 98/2023. Improvements include the application of more precise criteria for causality between disorder and cause or prognosis; stricter criteria for assessing dangerousness in less serious cases; decisions on the necessity of further detention within one year of the last decision; special provisions for adolescents and young adults regarding the imposition and enforcement of measures.
- 59 140.17.
- 60 139.24, 139.26, 139.27, 139.31, 139.47, 139.48.
- 61 139.31, 139.32, 139.34, 139.37, 139.40, 139.41, 139.42, 139.44, 139.46, 139.47, 139.48, 139.49, 139.50, 139.52, 139.57, 139.58, 139.63, 139.86, 139.87, 139.88.
- 62 <https://www.bmwkms.gv.at/dam/jcr:ec8e92ef-f349-44d1-8700-94b5f5293030/ars.pdf> (in German); developed by the Competence Centre for Diversity, Anti-Racism and Anti-Discrimination, with systematic involvement of self-representation organisations, associations and scientists.
- 63 [https://www.bmwkms.gv.at/dam/bmoedsgvat/content/Ministerium/gleichstellung-und-diversitaet/ars\\_umsetzungsbbericht\\_23\\_24\\_b.pdf](https://www.bmwkms.gv.at/dam/bmoedsgvat/content/Ministerium/gleichstellung-und-diversitaet/ars_umsetzungsbbericht_23_24_b.pdf) (in German).
- 64 Especially for the prosecution of hate crime online.
- 65 2021 to 2025: around € 6.2 million.
- 66 One-stop shop for all grounds of discrimination under the Equal Treatment Act for the private sector since 2019.
- 67 Such as migrant women, women with disabilities, older women, LGBTIQ+ persons and sex workers.
- 68 139.30.
- 69 ‘Hass-im-Netz-Bekämpfungsgesetz’, Federal Law Gazette I No 148/2020, in force since 1 January 2021.
- 70 Especially in the case of violations of the right to one’s image, hate postings, and cyber bullying.
- 71 Internet users can take more effective action against criminal content on the internet, and victims can receive help quickly and without bureaucracy. The ‘Hass-im-Netz-Bekämpfungsgesetz’ has restructured legal and psychosocial support during proceedings and extended it to include victims of ‘typical’ online hate crimes, as well as underage witnesses to violence in their immediate social environment (now extended to underage witnesses of all forms of violence by the Criminal Procedure Act Amendment Act 2024, Federal Law Gazette I No 157/2024). In the area of civil law, the enforcement of rights in cases of violations of personality rights has been simplified.
- 72 Teaching the legal basis for the offences of ‘online hate’ (incitement, cyberbullying, defamation, etc.), raising awareness for working with victims of discrimination/hate crimes; practical tips on digital civil courage, such as information on preserving evidence, reporting options and support services.
- 73 Online on the website of the judiciary at <https://www.justiz.gv.at/html/default/prozessbegleitung.de.html> (in German) and in print at public prosecutors’ offices, courts as well as at police departments and victim support facilities.
- 74 139.72.
- 75 139.63. This covers 9 diversity groups and a total of 19 subgroups: age, disability (‘physical/sensory impairment’ and ‘mental/cognitive impairment’), gender (‘diverse/inter’, ‘woman’, ‘man’, ‘trans’, ‘other’), skin colour, national/ethnic origin, religion (‘Christians’, ‘Jews’, ‘Muslim’, ‘Other’), sexual orientation (‘bisexual’, ‘heterosexual’, ‘homosexual’), social status (‘homeless’, ‘other’) and worldview (‘political parties’, ‘western democracies’, ‘other’). In the area of justice, until the beginning of 2024 only the general offence code ‘VM’ (Vorurteilsmotiv – Bias Motive) was available; thanks to a technical upgrade, new, subdivided offence codes for individual bias motives are now also recorded in the justice databases, which correspond to those in the police database and must be set or reviewed by the decision-making bodies. A decree addressed to the decision-making bodies was published to accompany the technical changeover.
- 76 The annual reports are published in the following year around the International Day of Remembrance for Victims of Hate Crime on 21 July (available at: [Systematische Erfassung von Vorurteilsmotiven bei Strafanzeigen](https://www.bmi.gv.at/408/Projekt/start.aspx) (‘Hate Crime’), <https://www.bmi.gv.at/408/Projekt/start.aspx>, also in English). Since 2021, part of the report has also been included in the annual security report of the Ministry of the Interior. The most recent report is available here: Hate Crime in Austria – Annual Report 2023, [https://www.bmi.gv.at/408/Projekt/files/285\\_2024\\_Hate\\_Crime\\_Bericht\\_2023\\_Englisch\\_V20241009\\_webBF.pdf](https://www.bmi.gv.at/408/Projekt/files/285_2024_Hate_Crime_Bericht_2023_Englisch_V20241009_webBF.pdf).
- 77 3-stage concept: 1. Compulsory e-learning seminar (with exam and certificate), 2. Train-the-trainer seminars for internal police multipliers, 3. Personal training of all graduates by multipliers. In addition, civil society is continuously involved (in particular through free seminars offered by the Ministry of the Interior as part of the Austrian Integration Fund programme), and international workshops on victim support and information campaigns have been held with domestic and foreign government representatives since 2023.
- 78 Members of the Roma communities, representatives of public authorities, civil society associations and experts.

- <sup>79</sup> 139.30.
- <sup>80</sup> At *Länder* level, the app ‘BanHate’ (operated by Styria), and enabling low-threshold reporting of hate postings, can be mentioned in this context; reports are shared with experts of the Styrian Extremism Prevention Agency:  
<https://www.antidiskriminierungsstelle.steiermark.at/cms/beitrag/12902135/173602746> (in German).
- <sup>81</sup> 139.22, 139.28, 139.63.
- <sup>82</sup> In implementation of the EU Council Declaration of 6 December 2018, with the involvement of affected Federal Ministries, civil society and the Jewish Community of Vienna.
- <sup>83</sup> Measures in the education sector: adaptation of teacher training and continuing professional development, as well as strengthening the entire education administration (e.g. through continuing professional development seminars for school directorates); numerous training measures in the field of security and justice (for police officers, judges, prosecutors and court staff; see comments on point B.3.); evaluation and intensification of local security concepts (Memorandum of Understanding between the Jewish Community and the Ministry of the Interior); close cooperation in the National Network for the Prevention and Countering Violent Extremism and De-radicalisation (BNED); comprehensive recording of antisemitism in police reports; in the area of integration: aiming to raise awareness of antisemitism among persons with a migrant background (through active educational work by means of courses on values, training for multipliers and support for youth projects). To date, 38 measures of the National Strategy against Antisemitism have been successfully implemented.
- <sup>84</sup> The last implementation report, which is also an overall evaluation of the National Strategy against Antisemitism, was presented in November 2024:  
[https://www.bundeskanzleramt.gv.at/dam/jcr:c36f67cd-4a6e-45fb-9a41-d54b9b1e1e16/umsetzungsbericht-2023-2024\\_nas-kampf-gegen-antisemitismus\\_bf.pdf](https://www.bundeskanzleramt.gv.at/dam/jcr:c36f67cd-4a6e-45fb-9a41-d54b9b1e1e16/umsetzungsbericht-2023-2024_nas-kampf-gegen-antisemitismus_bf.pdf) (in German).
- <sup>85</sup> The implementation of the National Strategy against Antisemitism is coordinated by the Federal Chancellery, Department IV/12 – Fostering Austrian-Jewish Cultural Heritage and Combatting Antisemitism, which was set up in 2021.
- <sup>86</sup> Between local authorities, civil society, academia, the Jewish religious community and other institutions.
- <sup>87</sup> Complementing the National Strategy against Antisemitism with 16 measures against the increasing spread of antisemitic hate content and disinformation in the digital sphere, with a focus on strengthening cooperation with online platforms, supporting of and networking between actors in the fight against online antisemitism and strengthening civil society resilience.
- <sup>88</sup> From € 4 million to € 7 million. In addition to the protection of Jewish institutions, it also serves to preserve and maintain the Austrian-Jewish cultural heritage as well as to promote Jewish community life.
- <sup>89</sup> 139.177, 139.180.
- <sup>90</sup> From precarious family backgrounds, children with migration background or experience, children with disabilities, children belonging to an ethnic minority, homeless children, or children affected by severe housing shortages, and children in alternative care. Free access to the following six core services will be ensured: early childhood education and care; inclusive education and school-related activities; at least one healthy meal per school day; healthcare; healthy eating; adequate housing. The first Austrian progress report on the Child Guarantee was submitted to the European Commission in December 2024.
- <sup>91</sup> At *Länder* level, e.g. the Vorarlberg family subsidy (<https://vorarlberg.at/-/familienzuschuss-fuer-vorarlberg>, in German) or the establishment of municipal prevention chains via the programme ‘Vorarlberg leaves no child behind’; measures against child poverty in the education sector of the City of Vienna; Styria’s subsidy for child-holiday-weeks for low-income families; free child education and care in Carinthia, and the new Carinthian housing allowance.
- <sup>92</sup> A study on family benefits (commissioned in 2021) confirms the significant contribution of family benefits to reducing family and child poverty.
- <sup>93</sup> However, the automatic inflation adjustment of family allowance and childcare allowance introduced in 2023 will be suspended for two years, due to budgetary consolidation.
- <sup>94</sup> For low-income single-earners or employed single-parent workers, as well as for recipients of unemployment benefits, emergency assistance, social assistance or compensatory allowance; € 60 per month per child. This child allowance was granted for the above-mentioned group of persons from July 2023 to December 2024. From the second half of 2025, the € 60 special allowance will be paid out as a child supplement for single earners and single parents in accordance with Section 104 Income Tax Act.
- <sup>95</sup> E.g. Programme ‘Ready for School’ (‘Schulstartklar’ – support for families with schoolchildren, receiving minimum income benefits (‘Mindestsicherung’) or social compensation (‘Sozialhilfe’), at the start of school; 2022-2028 programming period; 2023: 45.513 persons supported, total amount around € 6.5 million); projects to mitigate the social consequences of COVID-19 for children and youth (2021/22: 14 projects amounting to around € 16 million).

- <sup>96</sup> Statistics Austria, 'Child Cost Analysis 2021': updated estimate of the direct costs of children, consumption expenditure for children; Ministry of Social Affairs, Health, Care, and Consumer Protection (ed.), 'Study on monetary family benefits for different household constellations 2021'; Federal Chancellery (ed.), 'Analysis of transfer payments to support households with children in Austria', 2022; OECD, 'Childhood socio-economic disadvantage in Austria. A snapshot of key challenges', 2023.
- <sup>97</sup> 139.168, 139.179, 139.180, 139.182.
- <sup>98</sup> E.g. platform against domestic violence established in 1993 to promote and network support services in the field of violence protection; increase in financial support for child protection centres in 2021; expansion of awareness-raising and support measures to strengthen parental education and non-violent parenting.
- <sup>99</sup> On parenting norms, violence in dealing with children; awareness of the prohibition of violence in parenting. Previously conducted in 1977, 2014, 2019, and 2021. The parent survey showed a decline in support for corporal punishment, while there was greater acceptance of 'tangible punishments' such as deprivation of privileges. 60% of parents had heard of the legal prohibition of violence.
- <sup>100</sup> 139.122.
- <sup>101</sup> The package includes, among other things, the establishment of a 'Child Protection Quality Assurance Agency' that awards seals of approval for child protection concepts developed by organisations, as well as the promotion of non-profit organisations for the creation and implementation of child protection concepts. Furthermore, financial support for family counselling centres will be increased by € 3 million annually; capacity for cyber investigations by specialists from the criminal investigation department will be expanded; psychosocial aftercare for children and youth who have been victims of sexual abuse will be expanded; and 'victim-oriented work with perpetrators' will be strengthened and expanded in the field of psychotherapy.
- <sup>102</sup> Inclusion as part of the update of the special directive "Strengthening crisis intervention in Austria".
- <sup>103</sup> See the campaign website [neinzugewalt.at](https://neinzugewalt.at) ('No to Violence') (in German).
- <sup>104</sup> School Regulation 2024, Federal Law Gazette II No 126/2024.
- <sup>105</sup> Numerous other measures for a safe school include raising awareness of preventive measures, clear guidelines for action, e.g. participatory development of mandatory child protection concepts with risk analysis in all schools; formation of child protection teams; introduction of codes of conduct; process definition for dealing with suspected cases; strengthening cooperation with regional security authorities. A video competition encourages pupils to engage with the topic ('Look instead of looking away – Together against violence and aggression for a safe school' – 'Hinschauen statt Wegschauen – Gemeinsam gegen Gewalt und Aggression für eine sichere Schule'); a hotline for conflicts in the classroom has been set up, and important information has been compiled at <https://respektvolleschule.at>, <https://gegen-gewalt-an-schulen.at>.
- <sup>106</sup> In cooperation with the Centre for Violence and Bullying Prevention at the Private University of Education (PPH) Burgenland.
- <sup>107</sup> Key areas of focus: Violence prevention, violence prevention in the context of digital media, delinquency prevention as a result of the consumption of legal and illegal substances. Since 2019, a total of 28.617 workshops have been implemented, reaching 643.276 parents, teachers and young people.
- <sup>108</sup> 'Evaluating\_UNDER18: Evaluation study to measure the implementation quality and effectiveness of the youth crime prevention programme 'UNDER18', carried out by the University of Vienna from 1.4.2021 to 31.3.2024, funded by the Austrian Research Promotion Agency.'
- <sup>109</sup> Lower Austria, e.g., focuses on prevention, including through specially designed puppet shows, children's musical theatre and travelling exhibitions on the subject of children's rights. In Vienna, e.g.: creation of the 'Safer Internet' guide on the subject of 'grooming' and 'cyberbullying' (2019); support for victims of violence and bullying through the education-ombudsman's office of the Children and Youth Advocacy Service; promotion of further training for people who work with children and youth; improvement of communication between authorities and institutions in the city; expansion of the internal school violence protection package to prevent suspension or expulsion from school; expansion of expertise on extremism and prevention. In addition, outpatient support measures were expanded as part of educational assistance, social therapy and social psychiatric residential places were created, a special crisis centre and a crisis centre for children aged 3-6 were set up for inpatient risk assessment, and the framework conditions for crisis foster parents and foster parents were improved. Measures were also developed at the level of early childhood education (in particular, mandatory child protection concept, child protection officers and further training for kindergartens and day-care facilities; establishment of a competence centre for child protection in early childhood education). Styria: mandatory trainings on the topic of child protection in early childhood education; guidelines on radical symbols for teachers (<https://www.no-extremism.at/news/leitfaden-radikalisierungssymbole-online-und-offline>, in German); specialist unit for bullying at the Children and Youth Advocacy Service. Carinthia: Comprehensive education, awareness-raising and training measures for interdisciplinary professionals by the Unit for Quality Development within Carinthian

child protection systems; initiatives to establish an integrated child protection system in Carinthia (child protection concepts); establishment of a child protection advisory service within the framework of child protection centres for all groups of persons working with children, youth and families (both full-time and voluntary work); implementation of the Carinthian public awareness campaign on violence against children: ‘#ichbinESwert’ (<https://www.ichbineswert.at>, in German); current study on well-being and participation of children in elementary educational settings in Carinthia (<https://pep.uni-graz.at/de/kibeki>, in German) and feasibility study on the establishment of further participation structures for young people in Carinthia.

- <sup>110</sup> Federal Act amending the Criminal Code, the Code on Criminal Procedure 1975, the Communications Platforms Act and the Audiovisual Media Services Act, Federal Law Gazette I No 135/2023. In particular, the following changes were made: linguistic adjustments to the definition of the offence under Section 207a of the Criminal Code as ‘visual material depicting sexual abuse of children and visual depictions of sexual acts involving minors’; increase in penalties and introduction of qualifications in Section 207a StGB with regard to ‘many’ images or depictions; extension of the scope of application of the prohibition of activities under Section 220b (1) and (2) of the Criminal Code.
- <sup>111</sup> Marriage and Partnership Law Amendment Act 2025, Federal Law Gazette I No 46/2025: abolition of the possibility of declaring minors eligible for marriage; furthermore, prohibition of marriage between relatives up to the fourth degree (cousins).
- <sup>112</sup> 139.124, 139.125, 139.129.
- <sup>113</sup> 139.127, 139.129.
- <sup>114</sup> E.g. the ‘Eating Right from the Start’ programme (‘Richtig essen von Anfang an’), the ‘Children Eat Healthily’ initiative (‘Kinder essen gesund’). Nutritional recommendations, information materials, practical implementation aids (e.g. school catering checklist, school buffet evaluation tool) and quality standards (e.g. for catering in kindergartens) are provided to help implement healthy eating in practice. In order to support those responsible for catering, efforts in the area of communal catering have been stepped up and a dedicated competence centre has been created. Among other things, its task is to identify factors that promote or hinder the implementation of healthy catering in educational institutions. In addition, target group-specific projects are being carried out and promoted (e.g. ‘Health for Children and Parents’ – ‘Gesundheit für Kinder und Eltern’).
- <sup>115</sup> 139.152.
- <sup>116</sup> Office for Sexual Education for the assessment of school-external offers in the field of sexual education (External Quality Assurance Ordinance - Federal Law Gazette II No 44/2023).
- <sup>117</sup> In Vorarlberg, for example, a course on sex education is offered and institutions that provide educational workshops for young people and information evenings for parents and multipliers are supported. Vienna, for example, supports the ‘Firstlove’ counselling centre, which offers information, free contraceptives and help, as well as the associations ‘Mädchenberatung’ and ‘samara’, which carry out prevention work against sexualised violence and provide counselling for those affected.
- <sup>118</sup> 139.124, 139.125, 139.129.
- <sup>119</sup> ‘Complete solution for the organisation of psychological and psychotherapeutic care.’
- <sup>120</sup> Since the introduction of the specialised subject (2007), from 38 to now around 330.
- <sup>121</sup> Project ‘Healthy after Crisis’ (‘Gesund aus der Krise’ – special directive ‘Healthy after Crisis III’, <https://www.sozialministerium.gv.at/Themen/Gesundheit/Nicht-uebertragbare-Krankheiten/Psychische-Gesundheit/Sonderrichtlinie--Gesund-aus-der-Krise-III-.html>; <https://gesundausderkrise.at>; in German). The extension of the project is enshrined in the current Government Programme.
- <sup>122</sup> Supplementary measures to promote psychosocial health, e.g. the ‘ABC of Psychosocial Health for Young People’ initiative by the Competence Centre for Future Health Promotion; the ‘WohlfühlPOOL’ resource platform with a collection of free offers and materials; annual ‘Mental Health Days’, an awareness programme to raise awareness and destigmatise mental health.
- <sup>123</sup> 139.133, 139.134, 139.139, 139.140, 139.142, 139.181.
- <sup>124</sup> Educational concerns such as educational and career orientation, pedagogy package, reading promotion, acquisition of interdisciplinary skills, learning aids underline this.
- <sup>125</sup> For example, the project ‘100 schools – 1000 opportunities’, the evaluation of which is foreseen in the current Government Programme.
- <sup>126</sup> From children and youth from 18 months to the end of compulsory schooling. Integration projects 2021-2025: around € 15 million.
- <sup>127</sup> For example, the expansion of the Caritas Learning Cafés with the support of the state of Vorarlberg; Vienna Summer German courses as a free offer from the City of Vienna for extraordinary students in the summer months; from 2025 also for children who are subject to compulsory schooling in Vienna from autumn onwards.

- 128 The expansion of early childhood education envisaged in the Government Programme includes an increase in the number of places, longer opening hours and high nationwide quality standards. The aim is to guarantee a full-time, year-round place. The necessary funding will be provided as part of the fiscal equalisation scheme via the Future Fund in the years 2024 to 2028, with € 500 million (annualised) per year, and through an agreement between the Federal Government and the *Länder* on early childhood education for the years 2022/23 to 2026/27, with € 200 million per kindergarten year.
- 129 Federal Constitutional Law on the Rights of Children ('BVG Kinderrechte'), Federal Law Gazette I No 4/2011.
- 130 Available here: [https://www.bundeskanzleramt.gv.at/dam/jcr:512d65db-f17c-4729-a2d6-57f49bd24cc4/Eval-BVG-Kinderrechte\\_2025\\_BF.pdf](https://www.bundeskanzleramt.gv.at/dam/jcr:512d65db-f17c-4729-a2d6-57f49bd24cc4/Eval-BVG-Kinderrechte_2025_BF.pdf) (in German).
- 131 Comprehensive data analysis on various aspects of the life of under-18s, including health, education, legal status and social conditions, prepared by the Austrian Institute for Family Research.
- 132 In 2024, a session of the Children's Rights Board dedicated itself to UNCRC General Comment No 26 on Children's Rights and the Environment, with a particular focus on climate change.
- 133 139.110, 139.117, 139.148, 139.154, 139.155, 139.156, 139.165, 139.180.
- 134 139.29, 139.117, 139.151, 139.152, 139.153.
- 135 The entire budget is dedicated to women's and gender equality areas, including in particular measures to promote women's and girls' self-determination, the strengthening of protection against violence and anti-discrimination, and the maintenance and expansion of women-specific counselling and care facilities. In addition, the integration section 2021-2025 supported integration projects with a focus on empowerment of women with around € 17.6 million.
- 136 For example, the brochure 'Equality between women and men in Austria. Milestones, Achievements and Challenges', published in 2022.
- 137 <https://www.bmfwf.gv.at/frauen-und-gleichstellung/gleichbehandlung/gleichbehandlungsberichte.html> (in German). In the field of art and culture, the Gender Report was published for the first time in 2024. It analyzes the gender distribution in the cultural sector funded by the Federal Government and the *Länder* between 2017 and 2021 (structures such as personnel, management levels and salaries, as well as the allocation of grants, awards and scholarships). The Gender Report is to be published every five years in the future.
- 138 Especially for persons in management-relevant positions such as Education Directorate, Pedagogical University, School.
- 139 E.g. on culture and manners, equality.
- 140 Expansion of counselling measures in ÖIF centres, school attendance campaign of integration ambassadors, contact point for girls and women affected or threatened by forced marriage in Innsbruck, prevention workshops for young men from an honor cultural background.
- 141 Comprehensive measures for equality, combatting stereotypical role models, prevention of violence, etc., <https://www.verwaltung.steiermark.at/cms/ziel/109255607/DE> (in German).
- 142 'Let's Empower Austria' (LEA), <https://letsempoweraustria.at> (in German). As a strategic long-term contribution to the reduction of discriminatory stereotypes of women and men, with a particular focus on equality in future industries such as STEM.
- 143 Including on reducing gender stereotypes in education and career choices and diversification of training pathways and career choices (2021/2022); on empowering girls and women through digital literacy and positive self- and body image in the digital space (2022/2023); on reducing gender stereotypes of roles of girls and women, in particular women in old age and rural areas (2023/2024 and 2024/2025). In 2024, as part of the structural support for women's and girls' counselling centres throughout Austria, a focus was placed on mental load (mediation of opportunities for action to divide the 'invisible tasks' and responsibility for financial situation and care work).
- 144 139.109.
- 145 Study on at-risk-of-poverty and social exclusion of single-parent households in Austria; Maintenance survey: first systematic and representative survey on the maintenance situation and living conditions of single parents in Austria; Time Use Survey 2021/22 (<https://www.statistik.at/en/statistics/population-and-society/time-use>) shows the distribution of paid and unpaid work largely by traditional gender roles; Study on equality in the labour market in Carinthia.
- 146 Support in everyday life, expansion of information and advisory services, support in court proceedings and administrative procedures, empowerment.
- 147 In Austria, about 83% of all single parents are women – Statistik Austria 2024.
- 148 Within the framework of structural support for women's and girls' counselling centres.
- 149 139.107, 139.111.
- 150 For example, they are disproportionately supported in relation to their share of the stock of unemployed, by +4 percentage points in 2024 and 2025 in relation to their share of all unemployed. In 2023, 212,999 women were supported by active labour market policies, of which 133,901 were supported by qualifications.

- 151 Pre-qualification and training of women in craft and technical professions and in green jobs ('women in craft and technical professions'); Women's vocational centres for counselling and career guidance for women with a qualification interest; comprehensive support for re-entry after parental leave (own counsellors; childcare allowance as a subsidy for care costs); Completion of the course in modules; gender-sensitive STEM projects on career orientation.
- 152 For example, in the field of health and safety protection in the hotel and hospitality industry or the cleaning industry, in the case of manual load handling, age-appropriate work design or the prevention of work-related psychosocial burdens, especially in the case of stress and to help against bullying and violence at the workplace. Further information can be found on the Labour Inspectorate's website at: Gender mainstreaming in occupational safety and health, [https://www.arbeitsinspektion.gv.at/Uebergreifendes/Gender\\_und\\_Diversity/Gender\\_Mainstreaming\\_im\\_Sicherheits-\\_und\\_Gesundheitsschutz.html](https://www.arbeitsinspektion.gv.at/Uebergreifendes/Gender_und_Diversity/Gender_Mainstreaming_im_Sicherheits-_und_Gesundheitsschutz.html) (in German).
- 153 139.106.
- 154 139.110.
- 155 [www.equalita.at](http://www.equalita.at) (in German). Distinguishes companies and organisations that promote women internally, ensure gender equality within the company, promote and make visible women's careers and thus support both gender equality in their own company and beyond.
- 156 Helpful tips and practical examples for increasing the proportion of women at all management levels.
- 157 Award for women under the age of 35 in management positions for their achievements in order to strengthen visibility and create role models.
- 158 44.1% (end of 2023); Proportion of women in the executive: 26% (increase of 10% since 2016).
- 159 2023: 38.7%, for heads of section 42.6%.
- 160 Graduates of the management programme 'Future.Women' ('Zukunft.Frauen', [www.zukunft-frauen.at](http://www.zukunft-frauen.at), in German) highly qualified candidates for supervisory board positions, as well as women who already hold supervisory board mandates.
- 161 139.107, 139.108, 139.109, 139.110, 139.111, 139.112, 139.113, 139.114, 139.115, 139.116, 139.117, 139.118, 139.148, 140.21.
- 162 Annual ideas competition with the aim of getting more girls and young women interested in STEM topics and thus interested in promising sectors with a tendency to higher income opportunities.
- 163 Including the provision of sufficient and high-quality childcare and care places; Increase in fathers' participation; Raising awareness of financial losses in life income due to lack of working hours and part-time work. 139.105.
- 164 Such as the 2024 updated guide for companies 'Women Leading' ('Frauen führen').
- 165 [www.einkommensbericht.gv.at](http://www.einkommensbericht.gv.at) (in German), with practical help for companies to strengthen gender equality.
- 166 EU Directive 2023/970 to strengthen the application of the principle of equal pay for equal work or work of equal value between men and women through pay transparency and enforcement mechanisms.
- 167 European Social Fund (ESF), 40% EU co-funded.
- 168 Projects include, for example, the advisory service "100 per cent – gender equality pays off" (2023-2028; € 10.5 million) for companies and employees with a focus on income and careers ([www.100-prozent.at](http://www.100-prozent.at), in German); the 'FairPlusService' advisory service (2023-2028; € 6 million) for low-wage companies and employees with a focus on gender equality and training ([www.fairplusservice.at](http://www.fairplusservice.at), in German); the 'EqualPayNetwork' (2024-2027; € 1.3 million) will test new approaches to reduce income disparities by networking regional players in industry and tourism ([www.equalpaynetz.at](http://www.equalpaynetz.at), in German).
- 169 139.148, 139.149, 139.150.
- 170 On the occasion of the International Day of Girls, mayors throughout Austria will be accompanied by girls and young women in their daily work; the project is carried out annually together with the Association of Municipalities and Towns.
- 171 Vorarlberg: Political training course for women; Programme for Women in Politics ("Women's Network").
- 172 139.161, 139.162, 139.165, 139.168, 139.169, 139.170, 139.173, 139.174, 139.17; 139.89.
- 173 Between representatives of the public prosecutor's offices, the courts, the Federal Criminal Police Office, the Ministry of Women and Equality, the victim protection institutions, the NEUSTART association and the legal profession.
- 174 139.163, 139.166, 139.167, 139.169, 139.170, 139.171.
- 175 For the expansion of shelters, the Federal Government provides the *Länder* with a total of € 12 million over a period of four years, whereby at least 180 additional places are to be created and maintained by the end of 2027. City of Vienna: The Vienna Women's Houses Association is almost 100% funded by the City of Vienna and also regularly carries out prevention and awareness campaigns. In total, there are currently 228 places in five Viennese women's shelters and 54 places in transitional housing for women and children affected by violence. This clearly exceeds the requirement of the Istanbul Convention that 1 place should be available for every 10,000 inhabitants

in a protective facility for women. At the same time, one of the existing women's shelters was converted into a women's shelter for girls and young women aged 16 and over in order to better meet the needs of this specific target group.

- 176 At least 180 additional places for women affected by violence and their children.
- 177 It offers support to all those affected by harassment and violence, outlines possible courses of action, and provides guidance on the next steps to take. Starting in 2025, direct support for those affected has been complemented by prevention services.
- 178 For example: Austria-wide expansion of violence-preventive men's counselling and gender-sensitive work with boys and young men (violence prevention workshops); 'Männerinfo' (men's crisis helpline); Austria-wide campaign 'Mann spricht's an' ('Man speaks up'; low-threshold public awareness raising on the topic of male violence through TV spots, print materials, poster displays).
- 179 An up-to-date overview of the measures taken can be found in the thematic evaluation report on the implementation of the Istanbul Convention in Austria.
- 180 Concrete assistance for those affected, awareness-raising; 'Violence prevention and self-determination' consultation hours for migrant women with executive officers and staff of anti-violence institutions; multilingual brochure 'Stop! Against violence against women and girls'.
- 181 Neighbourhood project to prevent partner violence and domestic violence; there are now 41 locations in all *Länder*.
- 182 139.169.
- 183 On the website [www.hilfe-bei-gewalt.gv.at](http://www.hilfe-bei-gewalt.gv.at), information on support for the proceedings can be found in several languages. Currently, 47 victim support institutions are contracted to provide legal support. Among them are numerous institutions specialising in specific groups of victims. In 2023, 11,554 victims benefited from litigation support. There was an information campaign on process support in 2022.
- 184 Gewaltambulanzen'.
- 185 Section 8e of the Federal Act on Hospitals and Health Resorts.
- 186 Available online at <https://toolbox-opferschutz.at> (in German), since September 2020.
- 187 139.157, 139.158.
- 188 According to the definition, violence in close social relationships or criminal offences within the family circle essentially refer to intentional offences against life and limb, offences against sexual integrity and self-determination to the detriment of a partner, spouse or registered partner of the accused, even after the relationship has ended.
- 189 Among other things, prevalence study on gender-based violence against women in Austria; study 'Investigation of murders of women – a quantitative and qualitative analysis'; study 'The provision of emergency services for victims of violence in Austria.' See also the website: Publications on violence against women – Federal Ministry of Women, Science and Research, <https://www.bmfwf.gv.at/frauen-und-gleichstellung/services/publikationen-zu-frauen-und-gleichstellung/gewalt-gegen-frauen.html> (in German).
- 190 Austria has also called on the European Institute for Gender Equality to step up its research on 'Femicides and violence against women', in order to pave the way for uniform data collection across Europe.
- 191 139.172.
- 192 Promotion of awareness-raising measures; publicising the support available; annual violence protection summit; Website 'Help in case of violence' ('Hilfe bei Gewalt', <https://www.hilfsangebote-bei-gewalt-gegen-frauen.at/hilfe-gegen-gewalt.html>, in German).
- 193 The study 'Best practice: Protection against violence in the context of COVID-19' examined the specific challenges during the COVID-19 crisis and measures successfully tested in other EU countries to protect women from domestic violence.
- 194 139.122.
- 195 139.126.
- 196 139.128, 139.130, 139.131.
- 197 139.132.
- 198 139.129.
- 199 The LGBTIQ+ Health Report 2022 (<https://www.gesundheit.gv.at/dam/jcr:1f1c5f5a-d437-4f96-963c-5a9c744228c3/LGBTIQ+%20Gesundheitsbericht%202022.pdf>, in German) shows that discrimination against LGBTIQ+ people in Austria leads to inequalities in access, quality and availability of health services.
- 200 Amendment to the Blood Donor Ordinance, Federal Law Gazette II No 217/2022 and Federal Law Gazette II No 30/2025, taking into account the opinion of the Bioethics Commission on 'Intersexuality and Transidentity' (2017) for the gender categories intersex, open, diverse or without indication.
- 201 E.g. expanding the range of counselling services.
- 202 E.g. awareness-raising workshops.
- 203 Vorarlberg Action Plan LGBTIQ\* ([https://vorarlberg.at/-/aktionsplan-lgbtiq\\*](https://vorarlberg.at/-/aktionsplan-lgbtiq*), in German).

- 204 Styrian *Landes*-Equal Treatment Act 2023.
- 205 Federal Act on the Criminal Rehabilitation and Compensation of Persons Sentenced under Sections 129 I, 129 I (b), 500, 500a, 517 or 518 of the Criminal Code 1945 or Sections 209, 210, 220 or 221 of the Criminal Code, Federal Law Gazette I No 152/2023.
- 206 This initiative was accompanied by the project ‘Befreiter Regenbogen’ (‘Liberated Rainbow’), which created visibility for the fate of homosexual persons in the Second Republic. Digital memorial platform [www.diskriminiert.at](http://www.diskriminiert.at) (in German); comprehensive scientific study on the subject; display of commemorative plaques at all courts dealing (also) with criminal cases throughout Austria.
- 207 139.185, 139.186, 139.187, 139.188, 139.189, 139.190, 139.191, 139.192.
- 208 It contains 288 policy objectives of all Federal Ministries and *Länder*, as well as 375 measures and around 150 indicators. The recommendations of the UN Committee on the Rights of Persons with Disabilities are an important guideline in this regard. At *Länder* level, for example, Tyrol decided on the participatory implementation process of its own action plan for the implementation of the UN Convention on the Rights of Persons with Disabilities in 2023.
- 209 139.85.
- 210 Action No 281: ‘Participatory development of de-institutionalisation strategies in the framework of the Working Group on the Inclusion Fund [NAP-Action 4] in the context of the audit of an inclusion fund’.
- 211 Accessibility Act, Federal Law Gazette I No 76/2023, in force since 28 June 2025.
- 212 139.193.
- 213 139.143.
- 214 The admission of a child with special needs can only be refused if the visit to the institution would be an unreasonable burden for the child, due to medical reasons. In principle, every 3- to 5-year-old child (even with an increased need for support) must have access to a full-time place if needed, regardless of the professional activity of the parents; every 2-year-old child must have access to a half-day place from the 2025/26 onwards. Every child of school-age must have access to afternoon-care (exception: holidays). Through these measures, the expansion of inclusive capacities is accelerated. In 2023, a mobile child education and care facility for inclusion and integration was set up: JUMI (Jupident Mobile child education and care facility for Inclusion and Integration) is targeted at children with increased and particularly high need for support between the ages of three and six, and supports children and pedagogical staff on site.
- 215 By the end of 2026, € 3 million will also be allocated to private curative educational groups to create places for children with very high care needs, which cannot currently be cared for in regular groups.
- 216 139.184.
- 217 See NAP on Disability 2022-2030 Chapter 1.3.
- 218 See NAP on Disability 2022-2030 Chapter 8.
- 219 139.103, 139.154, 139.193.
- 220 E.g. technical aids, wage subsidies, assistance offers, assumption of sign language interpreting costs.
- 221 Netzwerk Berufliche Assistenz (NEBA): Youth Coaching, ApprenticeshipFit, Work Assistance, Vocational Training Assistance, Job Coaching.
- 222 Personal assistance at the workplace falls within the competence of the Federal Government; personal assistance in other areas of life falls within the competence of the *Länder*.
- 223 From the Disability Compensation Fund.
- 224 € 36 million and € 4 million, respectively.
- 225 Until then, the Public Employment Service referred youth and young adults to the competence centres of the pension insurance institution, if doubts about their general ability to work existed; the following examination of their ability to work was carried out according to deficit-oriented, medical criteria. If incapacity for work was attested, the persons were de facto excluded from the offers of the Public Employment Service.
- 226 139.156.
- 227 140.21, 140.26.
- 228 E.g. in the case of the ‘inclusion promotion Plus-Women’ introduced in 2020. The proportion of women receiving inclusion grants increased from less than 38% (2019) to 42.9% (2024). As part of the NEBA project funding, the proportion of women participating in NEBA projects (youth coaching, training fit, employment assistance, vocational training assistance, job coaching) has increased to a total of 44.6% (an increase of around 2% since 2019).
- 229 To implement the 2021 ‘inclusion package’ and to support Federal services and persons with disabilities’ trustees.
- 230 In Federal Ministries, including subordinate departments, the Constitutional Court, the Administrative Court, the Court of Auditors, the National Council, the Federal Council, the Ombudsman’s Office, the Federal Administrative Court and the Federal Finance Court.
- 231 E.g. conversion, refurbishment, new rental of buildings, safety and fire protection measures, purchase of software, signage, etc.
- 232 139.04.

- 233 140.24.
- 234 139.123.
- 235 Special focus is placed on projects to promote women: supporting and advising older women; empowering women 60+ in the context of calls for funding 2023 and 2024 with a total of around € 3 million, inter alia as contribution to the reduction of gender-stereotypical role models of women in old age.
- 236 139.212.
- 237 139.197, 139.198, 139.201, 139.202, 139.210.
- 238 139.213.
- 239 For example, ‘Foreigners become Friends’ (‘Fremde werden Freunde’): the objective of making diversity visible in all areas; ‘Sports – Friends’ (‘Sport – Freunde’): inclusion of people with a migration biography or refugee background in society through sports activities, volunteering, preventive psychological support measures and networking; ‘Family Integration Initiative’ (‘Integrationsinitiative Familie’): preventive work against radicalisation and identity diffusion, against social withdrawal tendencies and social isolation.
- 240 Funding priorities in the area of integration can be found here:  
<https://www.bundeskanzleramt.gv.at/agenda/integration/projektfoerderung/foerderschwerpunkte/allgemein.html> (in German).
- 241 For example, ‘Sport connects: train together, run together’ (‘Sport verbindet: gemeinsam trainieren, gemeinsam laufen’) of the asylkoordination Österreich: professionally guided training in several *Länder* to involve refugees through sport (2/2024-12/2025); ‘A second home through sport’ (‘Ein zweites Zuhause durch den Sport’) by SPORTUNION Salzburg: various sports activities for migrant workers, mainly in the care and health sector, to make it easier to arrive in Austria (12/23-10/26). Vienna: free ‘StartWien’ support programme; individual ‘New to Vienna’ orientation talks and themed information events; ‘StartWien’ offers are available in over 20 languages.
- 242 140.21, 140.26.
- 243 139.155.
- 244 Forced marriage, child marriage or female genital mutilation (FGM).
- 245 Specialised migrant women’s advice centres and violence protection centres, specific support services for forced marriage and FGM.
- 246 Call for funding applications from the DG for Women and Equality with a total of € 1.6 million in 2021/22 and with a total of € 2 million 2024/2025.
- 247 140.26.
- 248 That is, employed or self-employed persons and their dependants covered by compulsory insurance.
- 249 140.26.
- 250 StartWien Jugendcollege (<https://www.interface-wien.at/projekte-startwien-college/>); InterSpace (basic education for youth and young adults aged 15 to 25, <https://www.interface-wien.at/basisbildung-kurse-jugendliche>); basic education for adults and specific offers for women (<https://www.wien.gv.at/menschen/integration/deutsch-lernen/deutschkurse-erwachsene.html>); (all in German and English); parental information events on educational choices: ‘Where to at age 14?’ (‘Wohin mit 14?’) in German, Turkish, Arabic, Bosnian/Croatian/Serbian, Farsi/Dari and Ukrainian).
- 251 139.197, 139.198, 139.201, 139.206, 139.210, 139.206.
- 252 139.205.
- 253 Excluding the approximately 129.600 registered persons with temporary protection status from Ukraine to date, over 112.000 asylum applications were lodged in Austria in 2022, around 59.000 in 2023 and around 25.400 in 2024. In 2024, around 26.300 asylum seekers were granted protection.
- 254 139.204, 139.209.
- 255 139.195, 139.203, 139.208, 139.209, 139.211.
- 256 Amendments to the Federal Agency for Reception and Support Services Establishment Act and the Federal Office for Immigration and Asylum Procedure Act with Federal Law Gazette I No 134/2024, in force since 23 July 2024, – implementing Constitutional Court ruling G 328/2022 of 14 December 2023, which had repealed the original provisions as unconstitutional due to insufficient independence of legal advice. The independence and freedom from instruction of legal advisers is now enshrined in specific legal provisions (in particular, extended protection against dismissal and termination, allocation of cases, administrative and technical/legal supervision, quality advisory board; budgetary and personnel authority for legal advice department management).
- 257 E.g. in the areas of anti-racism, anti-discrimination, identification of potential victims of human trafficking and of traumatised persons, physically ill, torture victims, victims of sexual violence, dealing with children and women and unaccompanied minor applicants. See Recommendation 139.155.
- 258 Under Article 2 of the 15a Agreement between the Federal State and the *Länder* on basic care.
- 259 In accordance with the EU Council Directive 2001/55/EC of 20 July 2001.
- 260 140.26.
- 261 140.33, 140.34.

- 262 Directive 2013/33/EU.
- 263 139.181, 139.206, 139.207.
- 264 E.g. when assessing the credibility of a minor's statements, their age and stage of development are also taken into account; ongoing training; use of child-friendly language appropriate to their stage of development.
- 265 Bundesverwaltungsgericht (BVwG) – the court of appeal responsible for asylum and right of residence proceedings.
- 266 E.g. based on expert analyses and recommendations, greater consideration of the situation of children in their country of origin in the country information provided in the state documentation; adaptations in the investigation process; additional training modules focusing on child welfare assessments for the Federal Office for Immigration and Asylum.
- 267 140.26.
- 268 The emphasis is on teaching German in a child-friendly and playful manner, as well as promoting physical and coordination skills.
- 269 139.199, 139.201.
- 270 In the case of minors with legal capacity, immediately upon referral to Vienna. When an unaccompanied minor is referred to the Vienna *Landes*-Basic Care Service, the Child and Youth Welfare Service can take interim measures in cases of imminent danger, in order to temporarily take over care, upbringing and legal representation in this area. At the same time, the Child and Youth Welfare Service submits a corresponding application for custody to the court.
- 271 From € 3.8 million to € 7.8 million.
- 272 This funding approach supports print and online media that promote the language and culture of the respective national minority. Each national minority has designated one medium as its lead medium.
- 273 140.32.
- 274 139.140.
- 275 Available at [www.ktn.gv.at/volksgruppen](http://www.ktn.gv.at/volksgruppen) (in German).
- 276 139.136, 139.137, 139.138, 139.139, 139.140, 139.141, 139.183.
- 277 See Section 14 Minority School Act for Burgenland.
- 278 Article 15a B-VG Agreement on Early Childhood Education, 2022.
- 279 A working group on continuous language education in the minorities' language, set up in 2024 by the Carinthian Dialogue Forum, drew up a catalog of measures that was presented to the Federal Minister and the Governor in 2025.
- 280 In Burgenland, affected communities have been obliged since 2009 to offer the respective language of the national minority (Croatian or Hungarian) in addition to the instructional language (German). Projects such as 'Naturally multilingual' ('Natürlich mehrsprachig') provide practical guidance on how to deal with multilingualism in day-to-day kindergarten-life in Burgenland.
- 281 E.g. compulsory early childhood education in the final year of kindergarten; expansion of language support; improvement of the school-entry phase; expansion of cooperation between kindergartens and primary schools and between all-day school types; provision of learning support programmes; establishment of Roma school mediators; provision of bilingual teaching in Burgenland and native-language teaching; expansion of career guidance and educational counselling; provision of adult education.
- 282 Romane Thana – Places of Roma and Sinti' ([www.romane-thana.at](http://www.romane-thana.at), in German), produced on behalf of the Ministry of Education by the association Romano Centro, in cooperation with the Wien Museum.
- 283 139.183.
- 284 140.25.
- 285 139.122. E.g. a study funded by the City of Vienna on the impact of the COVID-19 pandemic on children's rights and child protection; a study commissioned by the City of Vienna on the situation of women and girls during the COVID-19 pandemic (2021); since 2021, two university research projects have been investigating longer-term effects of the COVID-19 pandemic on children and youth as well as adults with disabilities and mental illnesses in the areas of school and housing, including with the aim of developing a model for inclusive crisis monitoring.
- 286 139.119, 139.120, 139.121.
- 287 Study: 'Social Factors of the Pandemic'; Study: 'COVID-19: Analysis of the Social Situation in Austria'; Survey: 'People Affected by Poverty and the Corona Crisis 2.0'; Study: 'COVID-19 and Migration Background'; Study: 'Evaluation of the Last Social Safety Net and its Interaction with the First Social Safety Net, with Special Consideration of the Current COVID-19 Crisis and the Effects of the Basic Social Assistance Act'.
- 288 For example, within the framework of the Federal Act on Combatting the Consequences of Poverty Caused by the Pandemic, and the Federal Act on Compensation for Inflation-Related High Living and Housing Costs. Based on the Special Directive on COVID-19 Poverty Reduction, projects worth around € 9 million were funded (in addition to the projects mentioned in the chapter on 'Children'). The programme 'WOHNSCHIRM Rent and Energy' supports tenants who are in arrears with their

rent and energy costs and are at risk of eviction or having their household energy cut off.

‘WOHNSCHIRM Housing First’ provides support services for homeless people, such as social work assistance including housing placement, coverage of rental costs and needs-based start-up support (starting in October 2024).

289 For example, the City of Vienna has developed a range of instruments to help secure the right to a dignified life and an adequate standard of living, e.g. housing and energy allowances for broader sections of the population and a package of special benefits for vulnerable target groups (energy cost allowance, energy support plus, housing security plus in the event of rent arrears). Automated payment and simplified application procedures have made it possible to provide access that is as barrier-free and fast as possible.

290 Temporary increase in emergency assistance; several one-off payments for unemployed persons; simplified access to unemployment benefits for self-employed persons; easier access to continuing education and part-time education allowances as well as partial retirement; education bonus.

291 Employees in short-time work received at least 80 to 90% of the net income; a long-term short-time work bonus supplemented the measure.

292 139.91, 139.95, 139.99, 139.98, 139.101.

293 Focus areas: Prevention; victim protection and criminal prosecution; development of a national referral mechanism for victims of human trafficking; consideration of LGBTIQ+ persons and the involvement of so-called survivors.

294 139.101.

295 Tri-annually to the Federal Government and Parliament; annually on the implementation of the Action Plan.

296 139.92, 139.99.

297 139.96, 139.97.

298 Most recently by the Criminal Procedure Amendment Act 2024, Federal Law Gazette I No 157/2024.

299 LEFÖ-IBF (Intervention Centre for Victims of Trafficking in Women); MEN VIA victim protection facility for male victims of human trafficking (Men's Health Center).

300 Focus on empowerment, improving living and working conditions.

301 Establishment of accommodation units; ‘buddy programme’.

302 Project ASOBEM, free consultation in Arabic, Bulgarian, Romanian, Russian and Ukrainian for migrants on labour and social law issues.

303 Contact point UNDOK (<https://undok.at/en/home-en-translation>, in several languages).

304 For police, child and youth welfare services, asylum and immigration authorities, health actors and judicial authorities.

305 139.100, 139.102.

306 139.102.

307 139.92, 139.94, 139.96, 139.97, 139.98.

308 E.g. 2021 seminar on ‘Sexual offences and trafficking in human beings – best practices in the investigation process’; 2022 ‘Countering impunity by enhancing investigations into and the prosecution of THB’. In the area of human trafficking, too, criminals are trying to blur their traces in the digital space. The annual seminar ‘Cybercrime’ as well as the new ‘Basic Training Course on Cybercrime’ with in-depth modules such as ‘Social Media’, ‘Investigations in the Darknet’ and ‘Cryptocurrencies’ provide prosecutors with the necessary knowledge and technical understanding for the prosecution of crimes in connection with human trafficking on the internet.

309 E.g. a two-week compulsory internship at a victim protection or welfare institution for trainee judges; seminar on ‘Trauma in child victims and consequences for the court’.

310 In addition, relevant training courses are also carried out in the *Länder* – e.g. in Lower Austria for social workers.

311 139.93.

312 Under Section 57 of the Asylum Act, in particular subsection (1) (2) and (3).

313 139.78.

314 139.25, 139.27.

315 National Socialism Prohibition Act 1947 Amendment 2023, Federal Law Gazette I No 177/2023.

316 Created by a newly established research center at the Documentation Centre of Austrian Resistance.

317 139.35, 139.37.

318 Adopted and published on 14 May 2024 with Ministerial Council Decision 98/14.

319 In 2024, 779 measures to prevent radicalisation and extremism were implemented by national security (Directorate State Protection and Intelligence Service). In the school sector, 1.300 students were reached. In addition, 2.324 adults were reached by awareness-raising lectures.

320 Among other things, with projects for democracy education, promotion of media literacy.

321 <https://www.wien.gv.at/menschen/kind-familie/servicestellen/wned.html> (in German).

322 Priorities: Prevention of extremist ideologies, protection of children and youth, promotion of social diversity. Measures include training courses, case conferences, school workshops, individual consultations and observation of public events in close cooperation with the police. The aim is to

- build democratic resilience through close inter-agency cooperation, knowledge transfer and support for vulnerable groups.
- 323 For this purpose, 235 different offers by 77 providers are available. The workshops focus on topics such as democracy, human rights, radicalisation, conflict resolution, violence prevention and antisemitism.
- 324 Thematic priorities include low-threshold (online) awareness-raising and counselling work with youth on the subject of extremism and radicalisation; prevention of racism, xenophobia, islamophobia, antisemitism, LGBTIQ+ hostility, etc. and empowerment of those affected; prevention of gender-based violence against girls and women (including in the context of honour-culture; prevention of FGM); prevention of online hate; raising awareness of human rights and democracy and promoting civil courage and tolerance; psychosocial services for refugees and people with migrant background, and promotion of their social participation; counselling and treatment services for children and youth affected by multiple crises; seminars for practitioners by the Austrian Integration Fund.
- 325 The aim and tasks are: gaining information through closer cooperation between judicial institutions, courts, public prosecutors' offices, public authorities and probation officers; interface and information management; risk and resource assessment; monitoring of external contacts; creation of uniform training and training content for staff; definition of education and care services for inmates; conducting cross-agency case reviews; monitoring and networking in the run-up to the granting of freedom-related easing; classification, standardisation and control of measures and structures at the level of judicial institutions; transitional management.
- 326 Target group: criminals sentenced to unconditional imprisonment under the National Socialism Prohibition Act 1947 or for terrorist offences or international crimes, as well as other detainees suspected of radicalisation.
- 327 Federal Law Gazette I No 159/2021, in force since 1 September 2021 and 1 January 2022, respectively.
- 328 I.a. introduction of a new aggravating circumstance of religiously motivated extremist commission of an offence; introduction of the new offence 'religiously motivated extremist movement' (Section 247 b Criminal Code); judicial supervision of terrorist offenders with case conferences and electronic monitoring, including the possibility of extended, also repeated extension of the probationary period in case of such judicial supervision.
- 329 Since 1 February 2022, Section 4 (3a) (2) of the Ordinance of the Federal Minister of Justice on the implementation of the Public Prosecutor Act contains the obligation to establish a special competence for terrorist criminal matters for public prosecutor's offices with more than ten positions.
- 330 Preventive Detention Amendment Act 2022, Federal Law Gazette I No 223/2022.
- 331 139.164.
- 332 Austria has revised its 2019 National Energy and Climate Plan (NECP) with extensive public involvement.
- 333 Anchored in both European climate legislation and numerous federal laws.
- 334 Adaptation strategy for Austria: Among other things, promoting heat protection plans at *Länder* and local level, taking into account people in vulnerable situations.
- 335 139.119.
-